الأمم المتحدة

S/2006/375*

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة، الذي أُعدَّ عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) (انظر المرفق).

ويورد التقرير تفاصيل التقدم الذي أحرزته اللجنة منذ تقريرها السابق المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/161) في التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ ضحية أخرى، وفي توفير المساعدة الفنية للسلطات اللبنانية فيما تجريه من تحقيقات في ١٤ قضية أخرى. ويبرز التقرير على وجه الخصوص التقدم الكبير الذي أُحرز في تعزيز قدرة اللجنة على إجراء التحقيقات وتعزيز هيكلها التنظيمي؛ وتطوير أنشطتها التحقيقية، ومواءمة إجراءاتها الداخلية مع معايير ومتطلبات إجراءات قضائية مقبلة، ربما أمام محكمة ذات طابع دولي. ويبرز التقرير مرة أخرى أسلوب اللجنة المنهجي المستند إلى معايير فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها كما هي محددة في القرارات المذكورة آنفا.

وأود أن أشكر موظفي اللجنة على ما قاموا به من عمل متفان ومنهجي في ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السيد براميرتز لاستمراره في الاضطلاع بالدور القيادي في المضي بالتحقيق في ذلك الهجوم قُدُما. وأُرحب، على وجه الخصوص، بالشراكة التي أقامها مع الأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون اللبنانية. وأتفق في الرأي مع السيد براميرتز وحكومة لبنان على أنه ينبغي أن يوفَّر للجنة الاستقرار وإمكانية التنبؤ فيما يتعلق بولايتها ومواردها.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه المسألة. كما أنني، في الوقت نفسه، أحيل التقرير إلى حكومة لبنان.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

060706 060706 06-38257 (A)

المرفق

التقرير الرابع للجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة عملا بقرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)

سيرج براميرتز
رئيس اللجنة

بيروت
١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

موجز

طلب مجلس الأمن إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تقدم إليه تقريرا عن التقدم المحرز في التحقيق الذي تجريه بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية، وذلك كل ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

ويبرز هذا التقرير ما حققته اللجنة من تقدم إضافي في تعزيز هيكلها التنظيمي، وقدرتها؛ وتطوير أنشطتها في مجال التحقيق؛ ومواءمة إجراءاتها الداخلية مع معايير ومتطلبات إجراءات قضائية مقبلة، ربما أمام محكمة ذات طابع دولي. واستعرضت اللجنة على وجه الخصوص كل المعلومات التي جُمعت في وقت سابق، وهي تحقق بشكل منهجي في جميع الخيوط الممكنة، ويشمل ذلك حاليا ٢٤ مشروعا للتحقيقات تغطي مجموعة كبيرة من المجالات المختلفة. ويجري حاليا بطريقة منظمة ومنهجية تخزين المواد الإثباتية الناتجة عن مشاريع التحقيقات التي أنجزت بالفعل لكي تتمكن السلطات القضائية المعنية من الاطلاع عليها بسهولة.

وفيما يتعلق بالمساعدة الفنية التي توفرها اللجنة للسلطات اللبنانية في القضايا الأربع عشرة الأخرى، ترى اللجنة أنه يلزم بذل جهد أكثر تضافرا وأقوى زخما لدفع التحقيق إلى الأمام؛ ومع أن زيادة المساعدة الدولية أمر ضروري لتعزيز القدرات الفنية وقدرات التحقيق اللازمة لسلطات التحقيق اللبنانية، تستطيع اللجنة أن ترى لنفسها دورا أكثر استباقا في متابعة هذه التحقيقات.

وقد أصبح التعاون الذي تلقاه اللجنة من الدول الأعضاء شرطا لا حد لأهميته المتزايدة بالنسبة لإنجاز أعمالها؛ وقدمت اللجنة ٣٢ طلبا إلى ١٣ دولة خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، مما يبرز اتساع المدى الدولي للتحقيق. أما التعاون مع الجمهورية العربية السورية فقد زاد نموا. وستواصل اللجنة التماس تعاون الجمهورية العربية السورية الكامل، بما في ذلك في جمع الوثائق، وطلب معلومات محددة، وتسهيل إجراء مقابلات مع المواطنين السوريين.

وترحب اللجنة بطلب الحكومة اللبنانية المقدم إلى الأمين العام في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ لتمديد ولايتها لفترة أخرى أقصاها سنة واحدة. فمن شأن هذا التمديد أن يوفر إحساسا بالاستمرارية والاستقرار، ويضمن تقدم العمليات والتخطيط، ويشيع الثقة لدى الموظفين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٩	٣
ثانيا – التقدم المحرز في التحقيق	١٠-٦٠	٦
ثالثا – المساعدة الفنية في ١٤ قضية أخرى	٦١-٩٢	١٨
رابعا – التعاون الخارجي	٩٣-١٠٧	٢٦
خامسا – الدعم التنظيمي	١٠٨-١٢٧	٣٠
سادسا – الاستنتاجات	١٢٨-١٣٣	٣٥

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة أن تقدم تقريرا إلى المجلس كل ثلاثة أشهر عن التقدم المحرز في التحقيق بما في ذلك ما تلقاه من تعاون من جانب السلطات السورية. وهو يغطي التقدم المحرز في تنفيذ ولاية اللجنة، كما هي مبينة في قرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، منذ تقريرها السابق المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/161).

٢ – وقد واصلت اللجنة، تماشيا مع المنهجية المبينة في تقريرها السابق، الأسلوب المنهجي المستند إلى معايير الذي اتبعته فيما يتعلق بالتحقيق في مقتل رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري و ٢٢ آخرين (تحقيق الحريري)، وتوفيرها للمساعدة الفنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها في القضايا الأربع عشرة الأخرى. وأحرزت اللجنة، على وجه الخصوص، تقدما في تعزيز هيكلها التنظيمي وقدرتها؛ وتطوير أنشطتها في مجال التحقيق؛ ومواءمة إجراءاتها الداخلية مع معايير ومتطلبات إجراءات قضائية مقبلة، ربما أمام محكمة ذات طابع دولي.

٣ – وقد تحقق تقدم في التعزيز التنظيمي للجنة عقب توسيع نطاق ولايتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتعيين رئيس جديد لها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ومع أن اللجنة لا تعمل بقدرتها الكاملة حتى الآن، تم بالفعل شغل معظم الوظائف الرئيسية فيها أو يجري إنهاء إجراءات شغلها، وبخاصة في شعبة التحقيقات. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الشواغر السابق الذي كان يبلغ ٥٠ في المائة تقريبا إلى أقل من ٢٠ في المائة. ومع ذلك، ما زال تعيين

موظفي لغات دوليين مؤهلين أحد التحديات الرئيسية في هذا الخصوص. كما أن توسيع مقر العمل الرئيسي، وهو توسيع توجد حاجة ماسة إليه لاستيعاب العدد المتزايد من الموظفين، يمضي قدما. وأخيرا، بدأت اللجنة مفاوضات مع حكومة لبنان لزيادة توضيح وضعها القانوني من خلال مذكرة تفاهم تكميلية تعزز مذكرة التفاهم الأصلية المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٤ - وبالفعل، أتاحت زيادة عدد المحققين والمحامين والمحللين للجنة أن تحرز تقدما مطردا في تحقيق الحريري على جبهة واسعة. ويجري حاليا، في آن واحد، تنفيذ ٢٤ من مشاريع التحقيق والتحليل، تشمل مجموعة كاملة من أعمال التحقيق في مجالات من قبيل دراسة الأدلة الجنائية المتصلة بالأحراز والمضبوطات التي جرت مصادرتها، والتحقيقات المتصلة بمسرح الجريمة والموكب والتجارب ونماذج محاكاة الجريمة؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والهياكل التنظيمية، والتحقيق في الروابط بين عناصر الجريمة وتحليلها؛ وإجراء المقابلات مع الشهود الرئيسيين والمصادر الحساسة. ويتولى كل مشروع فريق عمل متعدد التخصصات يتكون من خبراء لديهم مجموعة من المهارات المناسبة لكل من المشاريع المعنية.

٥ - وأجرت اللجنة، على وجه الخصوص، عمليات تمحيص مستفيضة ومنهجية للأدلة الجنائية المتصلة بالظروف المباشرة التي أدت إلى مقتل السيد الحريري و ٢٢ آخرين. فعلى سبيل المثال، أنجزت اللجنة قبل فترة وجيزة تحقيقا استغرق ٢٣ يوما للأدلة الجنائية المتصلة بمسرح الجريمة ومخلفات موكب السيد الحريري. كما تلقت نماذج محاكاة لتلك الأدلة، في شكل نماذج مجسمة (ثلاثية الأبعاد) ورسوم مسطحة وتسجيلات صوتية للتفجيرات، وذلك للمساعدة على تكوين صورة شاملة لمسرح الجريمة في اليوم والوقت المحدد الذي حدث فيه الانفجار. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير أيضا، أجرت اللجنة تحليلا للحمض النووي (DNA)، وللتحقيقات الحاسوبية للأدلة الجنائية، وبحوث بصمات الأصابع، والتحليلات الهاتفية، ودراسة الوثائق. ويجري حاليا مزيد من عمليات تمحيص الأدلة الجنائية، كما ستصبح تلك العمليات ضرورية في المستقبل. فعلى سبيل المثال، سيجري إعداد قائمة شاملة وقاعدة بيانات للأدلة الجنائية المتصلة بجميع الأحراز الموجودة حاليا في حوزة السلطات اللبنانية واللجنة على حد سواء.

٦ - أما فيما يتعلق بالولاية الموسعة للجنة، وهي تقديم المساعدة الفنية إلى السلطات اللبنانية في القضايا الأربع عشرة الأخرى، فقد أحرز تقدم بإجراء عدة تحليلات مقارنة. فعن طريق مقارنة طريقة تنفيذ الجريمة والدوافع المحتملة في كل قضية، وضع افتراض للعمل على أساسه يقسم تلك القضايا إلى مجموعتين تضم الأولى ثمانية تفجيرات في أماكن عامة،

والثانية ستة هجمات استُهدف فيها أفراد معينون. وهذه المقارنة تيسّر التوصل إلى استنتاجات بشأن طبيعة الجناة وتتيح تحديد الصلات المحتملة مع قضية الحريري. وقد أصبح من الواضح أيضا أن أي تقدم ملموس في الكشف عن غموض تلك القضايا لن يتحقق إلا ببذل جهد متضافر لزيادة موارد وقدرة السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون اللبنانية، بل وربما اضطلاع اللجنة بدور أكثر استباقا في التحقيق في القضايا الأربع عشرة.

٧ - وحددت اللجنة أيضا، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، المجموعة الخاصة بها من الإجراءات الداخلية، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وتيسِّر هذه الإجراءات زيادة التوحيد القياسي لأعمال التحقيق التي تضطلع بها اللجنة وتكفل الاحترام الواجب للمعايير القانونية والمهنية السارية. وقد وحَّدت هذه الإجراءات، على سبيل المثال، الأسلوب الذي تجري به المقابلات مع الشهود ومع المشتبه فيهم، مع أخذ القوانين اللبنانية والمعايير الدولية ذات الصلة في الاعتبار، بما في ذلك الإجراءات الجنائية الدولية، تهيؤا لإجراءات قانونية مقبلة أمام محكمة ما، ربما يكون لها طابع دولي. وقد وحدت الإجراءات أيضا طلبات اللجنة المتعلقة بالحصول على مساعدة الدول الأعضاء. وفي الوقت الحالي أصبحت الطلبات المتعلقة بالحصول على المساعدة تتبع جميعها شكلا ثابتا ويجري تسجيلها ورصدها ومتابعتها في حدود الأُطر الزمنية المطلوبة. ويسهِّل ذلك إجراء تقييم موضوعي للتعاون الذي تلقاه اللجنة من الدول الأعضاء التي توجِّه إليها الطلبات.

٨ - ولقد أصبح تعاون الدول الأعضاء عنصرا لا حدّ لأهميته المتزايدة بالنسبة لأعمال اللجنة؛ وقدم ٣٢ طلبا إلى ١٣ دولة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مما يبرز المدى الدولي الواسع النطاق للتحقيق. وزاد نمو التعاون مع الجمهورية العربية السورية. وعُقدت اجتماعات مع الرئيس ونائب الرئيس، كما لبيت بطريقة مُرضية عموما وفي الوقت المناسب عدة طلبات أخرى للحصول على معلومات أو وثائق محددة، ولتسهيل إجراء مقابلات مع الشهود. وفي الوقت الحالي أيضا تعقد بصفة منتظمة اجتماعات على مستوى العمل مع كبار ممثلي حكومة الجمهورية العربية السورية، في دمشق وفي بيروت على حد سواء، لمناقشة الطرائق العملية لهذا التعاون. وقد تلقت اللجنة تأكيدات حكومة الجمهورية العربية السورية المتكررة بأن جميع طلبات اللجنة ستُلبى بطريقة مُرضية وفي الوقت المناسب، وأن الجمهورية العربية السورية ترغب في أداء دور فعلي في دعم بحث اللجنة عن مرتكبي هذه الجرائم.

٩ - وقد أُحرز تقدم كبير في بناء تنظيم قوي قادر على مجابهة تحديات كبيرة في مجالات التحقيق والتحليل والأمن والترجمة التحريرية والترجمة الشفوية وغير ذلك من التحديات

المتصلة بولاية اللجنة. ومع ذلك ما زال توفير احتياجات مشروع بهذا التعقيد لفترة ممتدة من الزمن يمثِّل أحد مجالات التركيز الحاسمة لعمل اللجنة. ويشكل وجود ولاية مؤكدة وإمكانية للتنبؤ بالموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد، العمود الفقري لأي نمو تنظيمي. فهما يشكلان الأساس الذي يرتكز عليه النهج المنظم المنهجي الذي دعت إليه اللجنة في تقريرها الأخير، وعلى ذلك، ترحب اللجنة بطلب حكومة لبنان المقدم إلى الأمين العام بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ لتمديد ولايتها لفترة أخرى أقصاها سنة واحدة. وهذا التمديد من شأنه أن يوفر إحساسا بالاستمرارية والاستقرار، ويضمن اطراد العمليات والتخطيط ويشيع الثقة لدى الموظفين.

ثانيا – التقدم المحرز في التحقيق

١٠ – في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت لجنة التحقيق تركز على استكمال تعزيز العمل الموروث، ومواصلة التحقيق في الجوانب المستمرة للجريمة، وبلورة خيوط ومجالات تحقيق جديدة متعددة، ووضع نظم تكفل إدارة التحقيق إدارة سليمة. ويظل من الضروري تحقيق نتائج ثبوتية واقعية في أقصر وقت ممكن.

١١ – وتستعرض اللجنة في هذا التقرير عملها الجاري بشأن أهم مستويات القضية وهي: الجريمة نفسها؛ وتحديد مرتكبيها أو من كانوا على علم بالعملية أو بالتخطيط لها؛ وتحديد من أمروا بارتكابها. وتقدم اللجنة، وهي تفعل ذلك، أكبر قدر ممكن من التفاصيل مع احترامها في الوقت ذاته للحاجة الأساسية إلى الحفاظ على السرية وخيوط التحقيق.

ألف – خصائص الجريمة

١ – محاور العمل

١٢ – كما هو مبين في التقرير السابق، كان من المحاور الرئيسية للتحقيق وضع نظرية موحدة بشأن ما إذا كان الانفجار الناجم عن الجهاز المتفجر الارتجالي، الذي قتل رفيق الحريري رئيس الوزراء الأسبق و ٢٢ آخرين، قد حدث ''تحت الأرض'' أو ''فوق الأرض''، وما إذا كان مكونا من عصف واحد أو اثنين، وما إذا كان قد بدأ بتأثير أي مزيج ممكن أن يتولد عن تلك العوامل. ومن الأمور الجوهرية بحث وتحديد تلك الجوانب الأساسية من الجريمة بطريقة منهجية قاطعة، وذلك لتيسير إحراز مزيد من التقدم في التحقيق واستيفاء معايير الإثبات لأي إجراءات قضائية مقبلة.

١٣ - ومن شأن معرفة عدد الانفجارات وموقع وجود الجهاز المتفجر بالضبط في لحظة الانفجار أن تيسر التوصل إلى فهم أفضل لتخطيط الجريمة وتنفيذها؛ وطبيعة فريق الجناة وتكوينه؛ وما يلزم من مهارات وتنسيق، والوقت الذي استغرقه التخطيط للهجوم؛ والفترة التي استغرقها اتخاذ قرار قتل السيد الحريري؛ ومدى تورط أفراد آخرين أو إمكانية علمهم مسبقا بالعملية أو اشتراكهم فيها.

١٤ - وينبغي التشديد على أن اتسام عمل خبراء تحليل الأدلة الجنائية بطابع الشمول يكتسي أهمية بالنسبة لتقدم التحقيق، إذ يوفر فحص وتحليل الأدلة الجنائية الأساس اللازم لكثير من خطوات التحقيق الأخرى وللافتراضات الخاصة بالقضية وللتحقق من الأدلة. وبينما تقر اللجنة بامتياز العمل الذي اضطلعت به أفرقة الخبراء السابقة المختصة بتحليل الأدلة الجنائية، فإنها تعتقد أن مواصلة العمل المتعلق بالأدلة الجنائية كان، ولا يزال، لازما.

٢ - دراسة الأدلة الجنائية المتعلقة بمسرح الجريمة

١٥ - قطعت اللجنة شوطا طويلا في التحقيق الأساسي لتوضيح الجوانب المتعلقة بالانفجار التي انطوت عليها الجريمة، بما في ذلك جمع معلومات الشهود وتأييدها. كما أجرت اختبارات شاملة للأدلة الجنائية، ولا يزال بعضها جاريا. وسيمكِّن هذا اللجنة من أن تستخلص بمستوى ثبوتي مرض، ملابسات الانفجار في ذلك اليوم.

١٦ - وقد بدأ تحليل اللجنة النهائي للأدلة الجنائية المتعلقة بمسرح الجريمة في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٦، واضطلع به فريق من خبراء تحليل الأدلة الجنائية وخبراء مسرح الجريمة. وكان الهدف من المشروع إجراء تحقيق منهجي في مسرح الجريمة وجمع أدلة جنائية، بما في ذلك التثبت مما إذا كانت شاحنة الميتسوبيشي قد استخدمت في إيصال القنبلة، وما إذا كان الجهاز قد فجره فرد، وتعيين المكان المحدد الذي كان فيه الجهاز عندما انفجر. وعلاوة على ذلك سعى المشروع إلى جمع أدلة جنائية تبين بالضبط ملابسات التفجير: ما إذا كان الانفجار قد حدث فوق الأرض أو تحت الأرض، وما إذا كانت هناك قنبلة ثانية انفجرت في الوقت نفسه تقريبا. واستلزم المشروع فحصا دقيقا لأطنان من الحطام، وشظايا من المعدن والبلاستيك، في منطقة مساحتها ٠٠٠ ٤١ متر مربع.

١٧ - واستهدف التحليل النهائي لمسرح الجريمة أيضا إجراء تحليل الحمض النووي (DNA) المستخرج من الأشلاء البشرية. وسيساعد هذا على تحديد الفرد الذي شغَّل الجهاز المتفجر، وتحديد أي ضحايا آخرين من ضحايا الهجوم. وسعى المشروع أيضا إلى التأكد من وجود وبلورة خيوط جديدة للتحقيق بشأن التخطيط للعملية وتنفيذها. وإجمالا، أسفر هذا الجهد

عن أكثر من ١ ٩٠٠ دليل إثباتي إضافي، كلها قيد المزيد من الفحص على أيدي خبراء تحليل الأدلة الجنائية.

١٨ - وعلاوة على ذلك، استكملت اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٦ فحص الأدلة الجنائية المتعلقة بسيارات موكب الحريري. وقد وُضعت السيارات في المواضع التي كانت فيها قبل الانفجار مباشرة. وكان الهدف من ذلك هو تحري آثار الانفجار على السيارات، والتماس أدلة أخرى. وتم جمع ٧٦ عينة من الشظايا المعدنية المتناثرة على مساحات كبيرة، كانت مطمورة في المركبات على ارتفاعات متفاوتة فوق الأرض. ونظرا لأحجامها وأشكالها وحالاتها المادية، يرجح أنها انبعثت من حاوية المتفجرات (أي شاحنة الميتسوبيشي) أو جسم معدني كان على مقربة شديدة من الجهاز المتفجر.

١٩ - وقد قُدمت الشظايا للتحليل الميتالوغرافي والجنائي لتحديد منشئها. وسيجري تحليل للمسار لتحديد مكان الجهاز المتفجر الارتجالي بالضبط، وللتثبت مما إذا كانت هذه القطع منبعثة من الحاوية، والاتجاه الذي انطلقت فيه الشظايا في اللحظات التالية مباشرة لوقوع الانفجار. وستجري مقارنة النتائج بتحليل خصائص المكانين المحتملين للجهازين المتفجرين، أي فوق الأرض أو تحت الأرض، للمساعدة على تحديد الوضع المجسم (الثلاثي الأبعاد) للجهاز المتفجر قبل أن ينفجر مباشرة.

خصائص الانفجار

٢٠ - كما هو مذكور آنفا، فإن من أولويات اللجنة تحديد ما إذا كان الانفجار قد تسبب فيه تفجير وقع فوق الأرض أو تفجير وقع تحت الأرض أو مزيج من الاثنين. وتختلف خصائص الانفجار فوق الأرض عن خصائص الانفجار تحت الأرض اختلافا شديدا من حيث خصائص الحفرة التي يخلفها، ومسار وطبيعة الحطام وتأثيرات عصف الانفجار وخصائصه، من قبيل انطلاق كرة من النار، والآثار الحرارية، والتأثير على المباني المحيطة. وسيتيح عمل اللجنة المستفيض المتعلق بالأدلة الجنائية لها أن تحدد الخصائص السالفة الذكر التي تنطبق على الانفجار الذي حدث في قضية الحريري.

٢١ - والتماسا لمزيد من الوضوح بشأن مختلف النظريات المحيطة بخصائص عصف الانفجار، يجري الآن تحليل نهائي للبيانات الاهتزازية الناتجة عنه. وستساعد النتائج على تأييد أشكال الأدلة الأخرى بشأن مسألة ما إذا كان قد حدث عصف انفجار واحد أو اثنان، وتقدير قوة الانفجار، وكمية المتفجرات المستعملة؛ وكذلك تقدير ما إذا كان الانفجار قد حدث فوق الأرض أو تحتها. وكان من الأسباب الداعية إلى الحصول على بيانات من هذا القبيل تحديد وقت الانفجار بالضبط، وهو الذي حُدد بأنه الساعة ١٢/٥٥,٠٥. ومبعث

الحيرة بشأن تحديد وقت الانفجار بالضبط هو عدم دقة ضبط الساعة الداخلية لنظام المراقبة بالدائرة التلفزيونية المغلقة بمصرف HSBC. وسيجري أيضا تحليل مقارن للانفجارات الأخرى التي حدثت في لبنان من حيث أحجامها بالنسبة لحجم عصف الانفجار الذي أودى بحياة السيد الحريري يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

٢٢ - وجرى فحص دقيق، وُضعت فيه قضية الحريري في الحسبان، شمل الخصائص المتعلقة بالأدلة الجنائية والخصائص الفيزيائية والكيميائية لانفجارات معزوة إلى انفجار جهاز متفجر فوق الأرض أو تحت الأرض. وهي ترتبط بطبيعة كرة النار وما يقترن بها من خصائص حرارية، والمسارات ومدى بُعد الحطام المتصل بالانفجار عن حاوية الجهاز المتفجر أو ناقلته، وعن الأرض، وعن الأشلاء البشرية المرتبطة بالناقلة، والموكب، والمنطقة المحيطة؛ وتأثيرات موجة الانفجار من حيث الضحايا والإنشاءات القريبة؛ والخصائص الفيزيائية للحفر التي أحدثها الانفجار وللمنطقة المحيطة قبل الانفجار وبعده، وعوامل الموجة الصوتية من حيث علاقتها بتجارب وأدلة الشهود عند وقوع الانفجار؛ والبيانات الاهتزازية التي سُجلت عند وقوع الانفجار، والمضاعفات الإضافية لموجة الانفجار وديناميات الهزة الهوائية المنبعثة من البيئة الحضرية المحيطة.

٢٣ - وتمثل الحفرة الناجمة من عصف الانفجار منطقة دراسة شديدة الأهمية من زاوية الأدلة الجنائية. وقد ثبت الآن أن مقدار المتفجرات اللازم لتكوين حفرة مماثلة للحفرة التي أحدثها الهجوم يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ يبلغ نحو ٥٠٠ كيلوغرام من معادل مادة TNT، على عمق ١,٧ متر تحت الأرض؛ أو ١ ٢٠٠ كيلوغرام من معادل مادة TNT، إذا وُضع الجهاز المتفجر الارتجالي فوق الأرض؛ أو ١ ٨٠٠ كيلوغرام من معادل تلك المادة، إذا كان الجهاز فوق الأرض بنحو ٨٠ سنتيمترا. ومن ثم لو كانت شاحنة الميتسوبيشي قد استُخدمت فعلا كحاوية للمتفجرات فإن مقدار المتفجرات المستعملة ما كان ليقل عن ١ ٢٠٠ كيلوغرام من معادل مادة TNT.

٢٤ - وفضلا عن ذلك، تبين الأدلة التي جُمعت من التربة داخل الحفرة أنه من المرجح أن الجهاز المتفجر قد وُضع فوق الأرض وذلك بالنظر إلى أن الانفجار دفعه إلى أسفل داخل الأرض. وستخضع كافة الشظايا التي جُمعت في هذه المنطقة لتحليل المسار وستدمج في نتائج المسارات الأخرى كي يتسنى أن يتحدد في نموذج مُجسم (ثلاثي الأبعاد) بمقياس ٣٦٠ درجة، الموضع الذي كان فيه الجهاز المتفجر الارتجالي قبل تفجيره تحديدا دقيقا. كما أجري فحص للشبكات الموجودة تحت الأرض داخل الطريق وفيما حوله، ولم يعثر على أية آثار لأي جزء من جهاز إطلاق.

٢٥ - وفي هذا السياق، لا تزال اللجنة تدرس الكيفية التي جرى بها بالضبط وضع شحنة المتفجرات في الشاحنة لتحقيق التأثيرات المقصودة، وكيف زُودت بالأسلاك لتفجيرها بالطريقة التي حدثت بها بعدئذ. وسيساعد ذلك على تحديد ما إذا كانت أية أساليب مميزة قد استعملت لصنع الجهاز المتفجر الارتجالي ومستوى الدراية الفنية اللازم لتجميع الجهاز.

حاوية المتفجرات

٢٦ - كما ذُكر من قبل، فإن مختلف أجزاء المركبات المنتشلة أثناء فحص الأدلة الجنائية بمسرح الجريمة تخضع حاليا للتحليل والتحديد البيولوجي وتحليل الأدلة الجنائية لمعرفة منشئها، وبخاصة لتحديد ما إذا كانت من أجزاء شاحنة الميتسوبيشي، المشار إليها في التقارير السابقة الصادرة عن اللجنة. وقد استعيدت قطعة معدنية، ربما تكون سقف مركبة، من ذراع الرافعة الملحقة ببناية في مسرح الجريمة، هي ''بناية بيبلوس''، وكانت على ارتفاع ٥٠ مترا تقريبا فوق الأرض. كما عُثر على جهاز مفتاح إشعال بالقرب من مبنى لم يكن خبراء الأدلة الجنائية قد فحصوه من قبل.

٢٧ - وعلاوة على ذلك عُثر على جهاز لزيادة السرعات خاص بمركبة كان مطمورا في الأرض داخل الحفرة على عمق نحو ٤٠ سنتيمترا تحت السطح. كما تجري اللجنة تحليلا للمسار وتحليلا لأدلة جنائية لتحديد خصائص المركبة التي قد يكون الجهاز جزءا منها. وتشير التقديرات الأولية إلى أن هذا الجهاز اندفع إلى أرضية الحفرة بفعل انفجار من أعلى.

الأشلاء البشرية

٢٨ - انتُشل ما مجموعه ١١٩ دليلا إثباتيا بيولوجيا محتملا من أماكن مختلفة عديدة حول مسرح الجريمة. وعند الفحص الأولي، ثبت أن ٤٤ منها تمثل أشلاء بشرية وأن ما لا يقل عن ١٢ قطعة أخرى يتوقع أن يثبت، عند إتمام فحوص الطب الشرعي، أنها أشلاء بشرية. وهي أيضا تخضع حاليا لتحاليل التعرف على الهوية، واختبار الحمض النووي، واختبارات مسار الشظايا. ولدى مقارنة نتائج اختبار الحمض النووي الموجودة بأية نتائج جديدة لنفس الاختبار، ستتعاون اللجنة تعاونا وثيقا مع السلطات اللبنانية المعنية بالأدلة الجنائية.

مسار الموكب

٢٩ - أوشك على الاكتمال مشروع منهجي لاستجواب أو إعادة استجواب جميع العاملين في جهاز أمن السيد الحريري، بمن فيهم الناجون من أفراد موكبه ومديرو شؤون أمنه والموظفون الذين كانوا في خدمته شخصيا وكانوا لصيقين به. والأهداف المتوخاة هي استيضاح مسار الموكب، والتوقيت الدقيق لتقدمه؛ ومعرفة أوقات التوقف والسير؛ واختيار

المسار وتوقيتاته، ونمط استخدام واحدة أو أكثر من سيارات المرسيدس بتر ٦٠٠ في الموكب، سواء يوم الهجوم أو قبله؛ والأنماط المستخدمة عندما اختير من قبل المسار المحاذي لفندق سان جورج، بما في ذلك لزيارة البرلمان السابقة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ واستخدام التدابير الالكترونية المضادة، ومعرفة قدرتها المحددة؛ وخطة الجناة العامة، ونقطة وتوقيت إدخال شاحنة الميتسوبيشي؛ وتفاصيل اليومين الأخيرين من حياة السيد الحريري؛ ونقاط الضعف ونقاط القوة في السياج الأمني الذي كان محيطا به خلال تلك الفترة.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، أُعدت خريطة ذات بعدين توضح تحرك الموكب يوم الهجوم وجرى ربطها بالصور الجوية وأفلام الفيديو لتكوين صورة دقيقة في الوقت الحقيقي لتحرك الموكب على طول مساره.

٣١ - ونظرا لطبيعة مسار الموكب والحاجة إلى إدخال شاحنة الميتسوبيشي في ذلك المسار، لم تقتنع اللجنة اقتناعا تاما بأن المنطقة المتاخمة لفندق سان جورج كانت المقصودة فعلا لتكون المكان المعين للهجوم. ومن المحتمل أن الخطة تصورت هجوما ''متدرجا''، حيث كانت الخطة هي تفجير الجهاز المتفجر في مكان أبعد في مسار الموكب، ربما بعد فندق سان جورج، وإن كان من المؤكد تقريبا ألا يحدث التفجير قبل الوصول إلى ذلك الفندق، نظرا للاعتبارات اللوجستية واعتبارات التوقيت. ولهذا السبب، تواصل اللجنة أيضا استعراضها لشريط الدائرة التلفزيونية المغلقة المسجل يوم الهجوم وتواصل البحث عن شريط ربما يكون محفوظا يسجل المسار المقرر لشاحنة الميتسوبيشي.

٣ - شهود مسرح الجريمة

٣٢ - تجري سلسلة منهجية من الاستجوابات وإعادة الاستجوابات لأكثر من ٢٥ شاهدا كانوا في مسرح الجريمة وسيجري ربط إفاداتهم بالأعمال المستفيضة لأفرقة تحليل الأدلة الجنائية. والهدف من ذلك هو تحديد تحركات شاحنة الميتسوبيشي وموقعها بالضبط في المراحل الأخيرة من العملية؛ والتوصل إلى فهم مشترك للأحداث وقت حدوث الانفجار؛ وبلورة خيوط إضافية تفيد التحقيق، وتوضيح ما إذا كان قد سُمع صوتان وما إذا كان جهازان متفجران ارتجاليان قد استُعملا. وفي هذا الصدد، يجري تحليل لعصف الانفجار/الموجة الصوتية لتحديد الخصائص السمعية لذلك العصف بالنسبة لمكان كل شاهد في مسرح الجريمة، مما سيتيح، استنادا إلى قرار خبراء تحليل الأدلة الجنائية وتأييد الشهود، تحديد ما إذا كان قد حدث عصف واحد أو عصفان اثنان.

٤ - استنتاج أولي

٣٣ - استنادا إلى ما تم جمعه واستعراضه حتى الآن من أقوال الشهود المستفيضة ومن أدلة جنائية غزيرة ريثما ترد نتائج سلسلة استجوابات الشهود الجارية والتحاليل النهائية للأدلة الجنائية، ترى اللجنة أن انفجارا واحدا فوق الأرض حدث في الساعة ١٢/٥٥,٠٥ من يوم الهجوم. وقد نتج الانفجار عن جهاز متفجر ارتجالي كبير جدا، يحتوي على ما لا يقل عن ١ ٢٠٠ كيلوغرام من معادل مادة TNT ويتضمن مزيجا من مادة TNT ومادة (ثالث نتريت التولوين) PETN و/أو مادة RDX (ثلاثي نتريت الأمين) المتفجرة اللدائنية.

٣٤ - واستنادا إلى الأدلة المادية التي جُمعت، بما في ذلك مسارات الشظايا المعدنية التي جُمعت ومواقعها، والأضرار التي لحقت بسيارات الموكب والسيارات التي كانت واقفة على الطريق، والتعرف البصري من خلال فيلم الدائرة التلفزيونية المغلقة لمصرف HSBC، تعتقد اللجنة أيضا أن شاحنة الميتسوبيشي كانت تحمل الجهاز المتفجر الارتجالي الذي تم تشغيله وقت مرور موكب الحريري. وهذا الاستنتاج مرهون بالنتائج النهائية لتحليل الأدلة الجنائية.

٣٥ - والأرجح، أن من قام بتفجير الجهاز هو شخص كان موجودا داخل الشاحنة أو أمامها مباشرة. أما الأشلاء البشرية البالغ عددها ٢٧ قطعة، التي جُمعت سابقا في موقع الجريمة، فقد تبين أنها أشلاء شخص واحد، كان ذكرا. ويرجح أن ذلك كان الشخص الذي فجّر الجهاز، ومن أسباب هذا الاستنتاج أن الأشلاء كانت صغيرة جدا وجُمعت في نفس المنطقة، وهي الجهة الأمامية لمركز الانفجار. وفي هذه المرحلة تفضل اللجنة ألا تصف هذا الشخص بأنه ''مفجّر انتحاري''. ولا يزال يتعين معرفة ما إذا كان هذا الشخص قد أطلق الجهاز برغبته أم أُجبر على ذلك.

٣٦ - ويبدو أن حجم المتفجرات قد حُسب بدقة لضمان نجاح العملية، حيث أُخذت في الاعتبار منطقة التفجير المنتقاة والمسافة والدقة المطلوبتان فيما يتعلق بموقع شاحنة الميتسوبيشي من سيارة الحريري. وإذ يقدّر أن حجم الشحنة بلغ ما يعادل ١ ٢٠٠ كيلوغرام من مادة TNT، فإن هذا الهجوم قد عُزّز إلى ''المستوى المضمون'' تقريبا.

٣٧ - وحيث لم يكن هناك تمحيص من اعتبار الجريمة عملية اغتيال متعمد، كان لا بد أن يجري في الخطة التغلب على الدفاعات التقنية، كأجهزة التشويش في الموكب، وعلى العيوب البشرية. وقد اختير استخدام كمية كبيرة من المتفجرات لضمان نجاح العملية حتى لو لم تُمس سيارة الحريري مباشرة وكانت على مسافة معقولة من الجهاز المتفجر الفعلي. وصممت العملية على نحو يكفل أن يؤدي اتساع مدار القتل الناجم عن الهزة وعن موجة

الضغط المتولدة عن ضخامة عصْف الانفجار إلى قتل السيد الحريري حتى لو لم يقتله الانفجار الفعلي المباشر، أو ما يتولد عن الانفجار من شظايا السيارة والأجسام المادية الأخرى المتطايرة بسرعة عالية، أو كرة النار الناجمة عن الانفجار.

باء – الأفراد الضالعون في ارتكاب الجريمة

١ – فرضيات العمل

٣٨ – كما أشارت اللجنة في تقريرها السابق، فإنها تميِّز بين ثلاث فئات من المشاركين في ارتكاب الهجوم على الحريري دون أن توحي بذلك بوجود نية محددة أو مسؤولية جنائية، وهذه الفئات هي: الأشخاص الذين شاركوا في ارتكاب الهجوم؛ والأشخاص الذين كان لديهم علم بالعملية أو بالتخطيط لها؛ والأشخاص الذين أمروا بارتكاب الجريمة. واعتمادا على مدى الارتباط بين هذه الفئات الثلاث من الأشخاص، وضعت اللجنة فرضيتي عمل أساسيتين يرد وصفهما أدناه.

٣٩ – يمكن، من ناحية، أن يكون قد تم تخطيط العملية وتنفيذها بتطبيق مبدأ التقسيم إلى أجزاء مستقلة. ويعني هذا تنفيذ عملية مركَّبة، مجزأة إلى أجزاء مستقلة، ويقوم بتنفيذها أفراد أو مجموعات لا علم لهم بالجوانب الأخرى من العملية أو بالشركاء الآخرين فيها.فيمكن، مثلا، أن تكون عملية الحصول على الجهاز المتفجر الارتجالي وإعداده وإيصاله إلى مكان الجريمة قد جرت على يد أشخاص لا ضلع لهم في التخطيط للهجوم أو تنفيذه. كذلك يمكن أن يكون إعداد شريط فيديو أحمد أبو عدس وتسليمه قد قام بهما أشخاص لا صلة لهم بالجوانب الأخرى من العملية. ووفقا لهذه الفرضية، ربما كان عدد كبير من الأشخاص قد شاركوا في الخطة أو العملية أو ربما كان لديهم بعض المعرفة بجانب منهما على الأقل.

٤٠ – ومن ناحية أخرى، قد يكون فريق واحد فقط هو الذي فكَّر في قتل رئيس الوزراء الأسبق، رفيق الحريري، وتولى عملية الاستطلاع الأولية والإشراف، وقام بإعداد شريط الفيديو الذي تُدّعى فيه المسؤولية، وحصل على المتفجرات وعلى شاحنة الميتسوبيشي، وقام بتجهيزها، واستخدم شخصا كآلية لإطلاق التفجير، وتولى تنفيذ العملية. ووفقا لهذه الفرضية، فإن عدد المشاركين قد يكون ضئيلا نسبيا.

٢ - الأفراد الذين شاركوا في الهجوم

طريقة التنفيذ التي استخدمها الجناة

٤١ - في التقرير السابق، أوجزت اللجنة نهج التحقيق الذي اتبعته بوجه عام من أجل بيان طبيعة الأعمال التحضيرية للهجوم، وتحديد من شاركوا فيه والمهام التي قام بها كل منهم، بما في ذلك ما ترتَّب على تلك المهام من نتائج قبل الهجوم وأثناءه وبعده، وتوضيح طريقة تنفيذ الهجوم التي اتبعها الجناة.

٤٢ - ولتوضيح طريقة التنفيذ، أجرت اللجنة مقابلات مع شهود وضحايا ومشتبه فيهم، واستعانت بتحقيقات وخبرات في مجال الأدلة الجنائية في تقييم وسائلها وطرقها؛ وأدمجت مع تلك التحقيقات تحليلا لأنماط الاتصالات التي جرت سواء يوم الجريمة أو في الأيام التي سبقته.

٤٣ - وتواصل اللجنة تحقيقاتها على الأسس المذكورة أعلاه من أجل زيادة فهمها لعملية تنفيذ الجريمة: كيف ومتى وأين التقت مجموعة من الأشخاص لتنفيذ جوانب معينة في العملية؛ وكيف ومتى وأين نُفذت عمليات استطلاع للتحضير للهجوم؛ وكيف ومتى وأين استُخدمت الاتصالات أو لم تُستخدم، بدقة متناهية، وبأعلى درجة من الانضباط، في تنفيذ العملية، وفي مراحل الشراء والتخطيط، وحتى بعد الحادث؛ وما إذا كان قد تم الحصول على معلومات عن المسار الذي سيسلكه السيد الحريري في سبيل وضع الخطة، وتوقيت الحصول على تلك المعلومات.

٤٤ - وفي هذا السياق، تواصل اللجنة التحقيق في ما إذا كان سائق شاحنة الميتسوبيشي عضوا أساسيا في الفريق أم أنه أضيف فيما بعد، أي قبل الهجوم مباشرة؛ وفي هوية الشخص الذي فجَّر الجهاز المتفجر الارتجالي؛ وفيما إذا كان الشخص قد شارك في الجريمة بمحض إرادته أم كان مجبرا على ارتكابها؛ ومعرفة عدد الأشخاص الذين نفذوا الهجوم وعدد الذين سهلوا تنفيذه؛ وما إذا كانت لأشخاص آخرين صلات بالفريق في الأسابيع والأيام والساعات التي سبقت الهجوم؛ وما هي الكيانات التي تملك الوسائل والقدرات للقيام بهجوم بهذا التعقيد وبالطريقة التي نُفذ بها؛ ومن أين جاءت المتفجرات، ومن هم الذين كانت لديهم المعرفة والقدرة على صنع الجهاز المتفجر، ومتى وأين تم ذلك، ومن الذي قام بصنعه فعلا؛ وكيف تم إيصال المركبة إلى موقع الجريمة.

٤٥ - وأخيرا، تواصل اللجنة، بالاشتراك مع مكتب المدعي العام اللبناني، تحقيقها في مصدر شاحنة الميتسوبيشي وكيفية اقتنائها وتنقلاتها بين وقت الحصول عليها ووقت استخدامها في الهجوم، باعتبار ذلك مسارا ذا أولوية في عملية التحقيق. فطريقة الحصول على الشاحنة تمثل،

بوجه خاص، جانبا أساسيا في القضية، إذ تتيح معرفتها فهما أفضل لطريقة التنفيذ التي اتبعها الفريق الذي تولى تنفيذ الهجوم.

الشخص الذي فجَّر الجهاز المتفجر الارتجالي

٤٦ - كما ذُكر سابقا، تمثل معرفة هوية الشخص الذي فجَّر الجهاز المتفجر الارتجالي، سواء من داخل شاحنة الميتسوبيشي أو على مقربة من مقدمتها، وطريقة مشاركته في العملية، جانبين أساسيين في التحقيق. ونتيجة لذلك، تركز اللجنة اهتمامها على معرفة ما إذا كان هذا الشخص عضوا أساسيا في الفريق الذي قام بالإعداد للهجوم وتنفيذه أو ما إذا كان قد أُلحق بالعملية قبل الهجوم مباشرة.

٤٧ - وفي هذا السياق، سيكون من المهم معرفة القصد من مشاركة ذلك الشخص، وما إذا كانت مشاركته من منطلق إرادي أو قسري. فكل احتمال بديل يؤدي إلى نتائج مختلفة فيما يتعلق بدوافع العملية؛ ويتطلب هذا معرفة دقيقة بدوافع ''التفجيرات الانتحارية'' ووسائلها وطرقها في المنطقة. ويجري حاليا تحليل للحمض النووي (DNA) وتحليلات مقارنة، حيث تقوم اللجنة بالبحث، على الصعيد المحلي والإقليمي وعلى صعيد أبعد من ذلك، عن خصائص حمض نووي مماثلة للحمض النووي للشخص الذي يشتبه في قيامه بتفجير الجهاز المتفجر الارتجالي. وبالإمكان أن يتيح ذلك للجنة أن تحدد منشأ هذا الشخص.

٤٨ - وتكتسب صحة ادعاء المسؤولية الوارد في رسالة أحمد أبو عدس في شريط فيديو أهمية خاصة في جهود اللجنة الرامية إلى تحديد هوية الشخص الذي فجَّر الجهاز المتفجر الارتجالي وتحديد ضلوعه في العملية. وتقوم اللجنة بدراسة الجوانب الدينية والسياسية للإعلان الوارد في شريط الفيديو فضلا عن الوسائل التي تم تسجيله بها، ومن ذلك معرفة الطريقة التي سُجل بها الإعلان ومتى ومن تولى ذلك. وتحقق اللجنة أيضا في الاتصالات الهاتفية الخمسة المرتبطة بذلك والموجهة إلى وكالة رويترز وقناة الجزيرة، في أعقاب الهجوم، وادعت مكالمتان منهما المسؤولية عن الهجوم، وكانت ثلاث منها تتصل بشريط الفيديو الذي قُدِّم. وتجري استشارة خبراء في هذا الصدد لتمكين اللجنة من استيضاح بعض المسائل الناشئة عن هذا الجانب من الجريمة.

٤٩ - ويجري حاليا تحليل من زاويتيّ الأدلة الجنائية والأدلة الجنائية الإعلامية لجوانب شريط الفيديو الذي يدّعي فيه أحمد أبو عدس مسؤوليته عن الهجوم، ولمواد أخرى مرتبطة بذلك، وللطرائق المادية التي جرى بها إيصال الرسالة. وقد تم جمع بصمات الأصابع والبحوث المتصلة بالحمض النووي، وتجري مقارنتها ببصمات أصابع أحمد أبو عدس وآخرين وخصائص حمضهم النووي. ويجري فحص من زاوية الأدلة الجنائية لحاسوب أحمد

أبو عدس، وسوف تُحلل نتائجه. وأُجري عدد من المقابلات مع أشخاص لهم صلة بهذا الجانب من القضية.

٥٠ - وفي هذه المرحلة، ونتيجة لتحليل مستفيض للأدلة الجنائية، ومعلومات وأدلة أخرى جُمعت حتى الآن، وإلى أن تظهر النتائج النهائية لتحليل الحمض النووي استنادا إلى أدلة جُمعت مؤخرا في مسرح الجريمة، لا يوجد دليل يوحي بأن أحمد أبو عدس هو الشخص الذي فجّر الجهاز المتفجر الارتجالي، كما ورد في ادعاء المسؤولية. ولا يوجد أيضا أي دليل يوحي بأن أحمد أبو عدس كان موجودا في مسرح الجريمة، بأي صفة كانت، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. ولا تستبعد اللجنة احتمال أنه كان مشاركا في جوانب أخرى من العملية إضافة إلى مشاركته في وضع رسالة ادعاء المسؤولية في شريط الفيديو.

حركة الاتصالات

٥١ - إن تحليل الاتصالات مهمة رئيسية. وتقوم اللجنة حاليا بجمع ما يصل إلى خمسة بلايين تسجيل لاتصالات تحتاج جميعها إلى غربلتها وتصنيفها وتجميعها وتحليلها. وهذا العمل مرهق من حيث مدى عمقه، إذ ما أن يتم تحديد رابط ما بين الاتصالات حتى يؤدي بشكل أُسّي تقريبا إلى توليد روابط أخرى. وقد كرست اللجنة فريق مشروع من المحللين والمحققين لهذه المهمة، وهي تعمل من أجل الحصول على برامجيات وأجهزة حاسوبية لاستيعاب احتياجات المشروع. ويتطلب هذا التحليل لحركة الاتصالات إلى تركيز. ومن ثم تركز اللجنة على ما تتسم به قضية الحريري من طبيعة ملحة، وعلى الروابط الوثيقة الصلة بالعملية وغير ذلك من المسائل ذات الصلة؛ وتُدمج نتائج هذا العمل باستمرار في عناصر القضية الأوسع نطاقا.

٥٢ - وقد اتسع نطاق تحليل الاتصالات وعمليات اعتراضها ليتجاوز الاستخدام الفوري يوم حدوث الهجوم لبطاقات الهواتف الخلوية الست المذكورة في التقارير السابقة للجنة. ويجري فحص روابط معقدة واتصالات هاتفية ومواقع جغرافية متصلة بها خلال فترة زمنية أوسع نطاقا، ثم تضاف نتائج ذلك إلى نتائج التحقيق الكلية. وللاتصالات التي يجري تحليلها بُعد دولي أيضا، وإن كانت اللجنة غير قادرة على التوصل في هذه المرحلة إلى استنتاجات نهائية فيما يتعلق بمدى أهمية هذه الاتصالات.

٣ - الأشخاص الذين كان لديهم علم بالعملية أو بالتخطيط لها

٥٣ - يهدف التحقيق ليس فقط إلى فهم طريقة العمل التي اتبعها الفريق الذي أعد الهجوم وقام بتنفيذه، بل أيضا إلى معرفة ما إن كان هناك آخرون على علم بالجريمة. وفي واقع الأمر، من المهم أن يُحدد بدقة ما إذا كان هناك، إلى جانب الجناة، من كان على علم بالعملية

وبالتخطيط لها أو بأجزاء منها. فتحديد أولئك الأشخاص ومقابلتهم يمكن أن يتيحا معلومات وأدلة هامة تتصل بالجريمة.

٤ - الأشخاص الذين أمروا بارتكاب الجريمة

دوافع الهجوم

٥٤ - في الوقت الذي تسعى فيه اللجنة إلى تعزيز معرفتها بخصائص الجريمة والأشخاص الضالعين في ارتكابها، تقوم أيضا بدراسة عدد من الدوافع المختلفة التي كانت وراء قتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وتدرك اللجنة احتمال أنه كان هناك أكثر من سبب واحد لوجود رغبة في قتل السيد الحريري. فهي لا تدرس عاملا واحدا فحسب، بل تجري تحقيقا في فرضيات تتعلق بعدد من العوامل التي ربما تضافرت في وقت أو آخر لتُضاعف الدوافع لدى الأشخاص الذين أمروا بارتكاب الجريمة. وكل فرضية من هذه تختلف في مدى تعقيدها؛ فبعضها متعدد المستويات وبعضها مباشر نسبيا. وفي ضوء ما كان السيد الحريري يقوم به من أنشطة عديدة وما كان يتولاه من مناصب بارزة، تحقق اللجنة في احتمال وجود دوافع سياسية وبواعث انتقام شخصية وظروف مالية وأفكار عقائدية متطرفة، فضلا عن أي مزيج من تلك الدوافع، وذلك لتضع فرضياتها فيما يتعلق بالدوافع المحتملة لدى الأشخاص الذين أمروا بارتكاب الجريمة.

٥٥ - ولا تزال اللجنة تدرس الأسباب والضرورات السياسية الملحة التي يمكن أن تكون دافعا وراء اغتيال السيد الحريري. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة أن تحصل على معرفة من الداخل بشأن الظروف السياسية التي كانت سائدة في لبنان، وفي المنطقة الأوسع، وقت حدوث الهجوم. ومما يكتسب أهمية خاصة أعمال المنظمات، والهياكل الهرمية السياسية والعسكرية والأمنية والمدنية في لبنان، وكيف تُصنع القرارات ومن يصنعها، بحكم القانون وبحكم الواقع.

٥٦ - ولا تزال اللجنة تنظر في فرضية أن تكون الحالة التي أعقبت انهيار مصرف المدينة عاملا مؤثرا في مقتل السيد الحريري. فعلى الرغم من وجود تكهنات كثيرة لدى مصادر علنية بشأن انهيار المصرف، ترى اللجنة ضرورة التثبت من الحقائق التي تحيط بهذه الفرضية، بما في ذلك إمكانية أن تكون أموال قد صُرفت من المصرف لتمويل العملية. غير أن اللجنة لن تحول موارد لغرض إجراء متابعة أوسع للمسائل المتصلة بمصرف المدينة.

٥٧ - وتقوم اللجنة أيضا بدراسة احتمال أن تكون مجموعة واحدة، لها قصد واحد وصفة واحدة، هي التي ارتكبت الجريمة. فعلى سبيل المثال، تواصل اللجنة تنمية معلوماتها فيما يتعلق بالأشخاص المحتجزين حاليا أو الذين كانوا محتجزين لدى السلطات اللبنانية، بزعم انتمائهم

إلى جماعات إرهابية. ولا يزال هذا المجال من تحقيقات اللجنة مستمرا ويركز على الروابط بين أولئك الأشخاص ووظائفهم ودوافعهم.

٥٨ - وفي مقابل ذلك، تدرس اللجنة مفاهيم متعددة المستويات تتصور أفرادا أو مجموعات ذوي مشارب متباينة تكاتفوا بدوافع ومقاصد مختلفة ليقوموا بارتكاب نفس الجريمة.

جمع الأدلة

٥٩ - في هذا الصدد، تواصل اللجنة إجراء سلسلة من المقابلات مع الأفراد الذين يمكنهم المساعدة في تكوين صورة عن الهياكل الرسمية وغير الرسمية التي كانت ملحوظة في لبنان وقت مقتل السيد الحريري، ويشمل ذلك إجراء مقابلات مع مسؤولين سوريين ولبنانيين من عدد من المنظمات والوكالات المختلفة، ومع أفراد آخرين ذوي صلة لا ينتمون إلى تلك الهياكل التنظيمية. وتعتقد اللجنة أن تلك العملية ستستمر لفترة مطولة.

٦٠ - وتواصل اللجنة، في معرض بحثها عن الدوافع، إجراء تحليل سياسي، ووضع أطر زمنية كلية للعديد من المواضيع والمسائل، وإعادة بناء الأحداث، وفحص محتوى الاجتماعات، وتحليل المحادثات والوثائق. ويشتمل هذا الجانب من عمل اللجنة على أشكال كثيرة من عمليات تحديد الأدلة، باستخدام شهادات الشهود، والمعلومات التقنية, والبيانات المتعلقة بتحليل الأدلة الجنائية، والوثائق, وشهادات الخبراء، والمصادر العلنية. ويشكِّل تحديد صلات إثباتية بين الأشخاص الذين أمروا بتنفيذ الجريمة والأشخاص الذين ارتكبوها مهمة بالغة التعقيد.

ثالثا - المساعدة الفنية في ١٤ قضية أخرى

٦١ - واصلت اللجنة، تماشيا مع ولايتها الموسعة بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، تقديم المساعدة الفنية للسلطات اللبنانية في القضايا الأربع عشرة المبينة في تقريرها الأخير. وقد خصصت اللجنة لهذه المهمة فريق مشروع متفرغا متعدد التخصصات، يضم خبراء في القانون، والتحقيقات، والتحليل، والأدلة الجنائية، والاتصالات. ويعمل الفريق عن كثب مع مكتب المدعي العام وقضاة التحقيق المكلفين بالقضايا الأربع عشرة.

٦٢ - وقد انصبّ تركيز اللجنة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير على إحراز تقدم في حالة كل قضية على حدة، تَقَدُّم أُفقي في حالة كل القضايا، بهدف تحديد أي صلات محتملة بين الهجمات. ونتيجة لذلك، أصبح هناك الآن فهم أفضل للقضايا الأربع عشرة من حيث سمات

كل هجوم، والمرحلة الراهنة للتحقيق فيه، والخطوات اللازم اتخاذها لتعزيز عملية التحقيق والإسراع بها.

٦٣ - وعلى وجه التحديد، قدمت اللجنة المساعدة الفنية إلى السلطات اللبنانية، بما في ذلك بتقديم قوائم بالأسئلة الواجب توجيهها للشهود، وبطلب جمع الصور الملتقطة بنظام الدائرة التليفزيونية المغلقة في عدة قضايا وفحصها، وبطلب إعادة مقابلة شهود معينين، وفحص تسجيلات الاتصالات. ومن الناحية المتعلقة بالطب الشرعي، تقوم اللجنة بتحديد سمات الحمض النووي (DNA) للعينات البيولوجية، وتجري تحليلا لتقارير الطب الشرعي المتاحة للقضايا، وتقارن بين تحليلات البيانات الاهتزازية المأخوذة من جميع الانفجارات الأربعة عشر.

ألف - حالة القضايا الأربع عشرة

٦٤ - يُبين تحليل القضايا من منظور الطريقة التي نفذ بها كل هجوم وجود نمط عام هو استخدام أجهزة متفجرة في جميع الهجمات، وعدم وجود أي دليل على استخدام وسائل بديلة. وفضلا عن ذلك، يقود هذا التحليل اللجنة إلى تمييز ثلاثة أساليب محددة للهجوم هي: استخدام السيارات المفخخة في ثلاث حالات؛ واستخدام الأجهزة المتفجرة بوضعها أو لصقها أسفل سيارات الضحايا في ثلاث حالات؛ ووضع الأجهزة المتفجرة في أماكن عامة في ثماني حالات.

٦٥ - ويفضي النظر في القضايا من زاوية القصد الجنائي المحتمل وراءها إلى التوصل إلى استنتاجات مماثلة هي: أن ثمانية هجمات، لم تكن تستهدف فيما يبدو أفرادا معينين، استُخدمت فيها قنابل وضعت في أماكن عامة لكن في ساعات قُصد بها إحداث أدنى معدل من الخسائر؛ وأن ستة هجمات كانت تستهدف أفرادا معينين، لكنها كانت مصممة بحيث لا تتسبب في سقوط عدد كبير من الضحايا الإضافيين. والأفراد الذين استهدفتهم الهجمات تحديدا كانوا إما سياسيين أو صحفيين مؤثرين.

٦٦ - وأخيرا، تنظر اللجنة في عدد من افتراضات حالات مختلفة بناء على التسلسل الزمني. ويتمثل اثنان من هذه الافتراضات في: (أ) أن الأربعة عشر هجوما ربما كان قد خطط لها كخمس مراحل مستقلة، القصد منها ليس فقط تصفية أشخاص بالذات بل أيضا إشاعة الخوف والقلق على نطاق واسع بين عناصر من السكان، باستهداف أماكن عامة؛ أو (ب) بدلا من ذلك، من المحتمل أن الهجمات كانت مقسمة إلى مجموعتين يقوم بهما مرتكبون مختلفون، هي مجموعة القنابل الثماني التي وضعت في أماكن عامة ومجموعة القنابل

الست التي استهدفت أشخاصا محددين. وقد تختلف دوافع وأسباب الهجمات اختلافا كبيرا باختلاف الافتراض الذي يؤخذ به.

١ - القنابل الثماني التي وضعت في أماكن عامة

٦٧ - هناك أوجه تشابه واضحة بين الهجمات الثمانية التي وقعت في أماكن عامة. فمن التحليل الأولي يتبين أن الهجمات قام بها نفس الأشخاص، باستخدام طريقة واحدة، وبقصد جنائي واحد. فقد وقعت الهجمات الخمسة الأولى في غضون فترة ستة أسابيع تقريبا في عام ٢٠٠٥: نيو جديدة، الأحد، ١٩ آذار/مارس؛ والكاسليك، الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس؛ والبوشرية، الأحد، ٢٦ آذار/مارس؛ وبرمانا، الجمعة، ١ نيسان/أبريل؛ وجونيه، الجمعة، ٦ أيار/مايو. وقد وقعت الهجمات الثلاثة الأخيرة في الأشرفية (شارع مونو)، الجمعة، ٢٢ تموز/يوليه؛ والزلقا، الاثنين، ٢٢ آب/أغسطس؛ ومرة أخرى، الأشرفية (شارع نعوم لبكي)، الجمعة، ١٦ أيلول/سبتمبر. وتقع جميع هذه الأماكن في أحياء أغلب سكانها مسيحيون.

٦٨ - كذلك كان هناك تماثل في وقت وقوع كل هجوم، إذ نفذ كل منها في ساعات النهار التي كان فيها الموقع المحدد لانفجار القنبلة أقل ازدحاما بالسكان. وفيما يلي توقيت كل منها: نيو جديدة، الساعة ٠٠/٣٢؛ والكاسليك، الساعة ١/١٦؛ والبوشرية, الساعة ٢١/١٣؛ وبرمانا, الساعة ٢١/٤٣؛ وجونيه, الساعة ٢١/٣٤؛ والأشرفية (شارع مونو), حوالي الساعة ٢١/٤٥؛ والزلقا، الساعة ٢٢/٣٤؛ والأشرفية (شارع نعوم لبكي)، حوالي الساعة ٢٣/٤٥. ويبدو أن الجهاز المتفجر، في جميع الحالات الثماني، كان موضوعا بطريقة لا تثير الكثير من الانتباه, وذلك على الأرجح لإتاحة الفرصة للجاني/الجناة للهرب قبل انفجار الجهاز.

٦٩ - ويمكن أن يشير التشابه في طريقة تنفيذ كل هجوم إلى وجود مجموعة واحدة فقط من الجناة، هدفها شن سلسلة من الهجمات المتكررة بشكل مطرد بأقل قدر من التعقيدات. وكانت الإمكانيات والقدرات التنفيذية لهذه الهجمات عالية، غير أن الطريقة المختارة لذلك كانت على أبسط ما يكون لتحقيق الهدف المرجو.

٧٠ - أما فيما يتعلق بخصائص الأجهزة المتفجرة المستخدمة، فقد تراوح حجم العبوة في جميع الحالات الثماني، بين ١٠ كيلوغرامات و٢٠ كيلوغراما من مادة TNT، ربما كانت مخلوطة بأنواع أخرى من المواد الشديدة الانفجار. وهي عبوة صغيرة بما يكفي لأن يحملها شخص واحد وكبيرة بما يكفي لإحداث أثر بالغ. وقد فُجرت الأجهزة إما باستخدام جهاز توقيت أو باستخدام جهاز للتحكم عن بُعد. ومجموع الوفيات الناجمة عن الهجمات الثمانية

جميعها منخفض نسبيا: حيث لقي أربعة أشخاص حتفهم، كما أُصيب حوالي ٦٠ شخصا بجراح.

٧١ - ورغم أنه ليس المقصود التهوين من فداحة هذا العدد من القتلى والجرحى، من الجدير بالملاحظة أن مجموع الكمية الدنيا من المتفجرات المستخدمة في الهجمات الثمانية البالغ ١٢٠ كيلوغراما، لو كان قد استخدم، مثلا، في أماكن عامة في منتصف النهار لكان قد أدى إلى سقوط أعداد أكبر بكثير من الضحايا، ولكنه كان سينطوي أيضا على خطر أكبر بالنسبة للجناة. ولذلك لا بد من اعتبار اختيار وقت وموقع الهجمات الثمانية اختيارا متعمدا من جانب المرتكبين من أجل تحقيق توازن بين الأثر الحاصل وأعداد الضحايا وإمكان الهرب. وثمة دافع محتمل هو قصد إشاعة الخوف بين السكان، وزعزعة الحالة الأمنية، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية. ويدل عدم الإنذار المسبق بأي من تلك الهجمات على أن مرتكبيها كانوا متقبلين لاحتمال سقوط قتلى أو جرحى.

٢ - القنابل الست الموجهة

٧٢ - كان القصد من القنابل الست الموجهة أن تقتل سياسيين أو صحفيين محددين، بدون إلحاق الضرر بأعداد كبيرة من الضحايا الإضافيين. فسمير قصير ومي شدياق وجبران تويني هم من الصحفيين البارزين؛ ومروان حمادة وإلياس المر هما من الوزراء السابقين أو الحاليين في الحكومة؛ وجورج حاوي كان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني. وسيكون من الضروري إجراء بحث دقيق لتاريخ كل ضحية، من الناحية المهنية وفيما يتعلق بحياتها العامة والشخصية وانتماءاتها السياسية والدينية، وكذلك تاريخ وانتماءات معارفها وأصدقائها وأعدائها المزعومين، لتقييم ما إذا كان هناك أي ارتباط بين الضحايا بعضهم ببعض من منظور الجناة ومكان ذلك الارتباط ونوعيته.

الربط بين الهجمات على أساس الدافع

٧٣ - من المهم، كما كان الشأن بالنسبة للتحقيق في مقتل الحريري، التفكير في تحديد ''مستويات'' للدوافع وراء تلك الجرائم. فعلى أحد المستويات، قد يكون سبب الهجمات مستندا إلى دوافع مرتبطة بكل ضحية على حدة؛ ولذلك قد لا يكون واحد أو أكثر من الهجمات مرتبط بالهجمات الأخرى على هذا المستوى الأدنى للدوافع. وعلى مستوى آخر، قد تنضوي الهجمات ضمن مخطط أشمل من حيث القصد.

٧٤ - وثمة جانب آخر من جوانب الربط تنظر فيه اللجنة حاليا هو ادعاء المسؤولية في ثلاث من الحالات وهي الهجمات التي أفضت إلى مقتل الحريري وقصير وتويني. فبعد أيام قليلة من الهجوم الذي أودى بحياة تويني أعلنت منظمة لم تكن معروفة من قبل اسمها:

''المقاتلون من أجل وحدة وحرية بلاد الشام'' عن مسؤوليتها عن اغتياله واغتيال قصير؛ وكذلك، في حالة الحريري، ادعى احمد أبو عدس باسم جماعة أخرى لم تكن معروفة من قبل اسمها: ''النصرة والجهاد في بلاد الشام'' مسؤوليتها عن الاغتيال. فهاتان الجماعتان، اللتان يتضمن اسماهما ''بلاد الشام''[1]، إما أن تكونا مجموعتين إرهابيتين تعملان بصورة مستقلة أو أن إحداهما ترتبط بالأخرى. ومن الممكن أيضا أنهما لم تكونا موجودتين لا قبل الهجمات ولا بعدها.

الربط وفقا لطريقة التنفيذ

وضع أجهزة متفجرة تحت ثلاث سيارات

٧٥ - بالربط بين الهجمات من منظور طريقة التنفيذ، يتبين أن الأشخاص الثلاثة المستهدفين تحديدا الذين لم تكن هناك فيما يبدو أي ترتيبات لحمايتهم الشخصية، وهم سمير قصير وجورج حاوي ومي شدياق، قد وضعت تحت سيارة كل منهم أجهزة متفجرة. والإمكانيات والقدرات التي نفذت بها هذه الهجمات عالية، بيد أن الطريقة المختارة كانت مبسطة من أجل زيادة فرص النجاح إلى أقصى حد بأقل قدر من التعقيدات. ويُظهِر كل هجوم من الهجمات الثلاثة استهداف شخص بعينه، مما يوحي باحتمال القيام بعملية مراقبة مسبقة للوقوف على مستوى ترتيبات الأمن الشخصي، ومعرفة العادات الشخصية، بما في ذلك تحديد السيارة والمقعد المستخدمين من أجل وضع الجهاز المتفجر.

٧٦ - ففي حالة قصير، وضعت القنبلة تحت مقعد السائق مباشرة، إما على الأرض أو ملتصقة بالسيارة. وعند التفجير، كان سمير قصير بداخل سيارته، في مقعد القيادة، ولقي حتفه نتيجة للانفجار. وفي حالة السيد حاوي، كان يجلس في مقعد الراكب بجوار السائق. وحدث التفجير بعد أن ابتعدت السيارة عن منزله بمسافة ٣٠٠ متر تقريبا. وأدى الانفجار إلى مقتل السيد حاوي في الحال وإصابة السائق بجروح طفيفة. وفي حالة السيدة شدياق، وضعت القنبلة تحت إحدى عارضتي هيكل السيارة، مثبتة بمغنطيس تحت مقعد السائق مباشرة. وحدث التفجير بعد ركوب السيدة شدياق سيارتها مباشرة. ونتيجة لذلك، أصيبت الضحية بجروح خطيرة؛ وحالت قوة هيكل السيارة دون حدوث مزيد من الضرر. ومن المحتمل أن تكون القنابل الثلاث قد فُجرت بالتحكم من بُعد.

(١) على الرغم من أن الترجمة الحرفية لعبارة ''بلاد الشام'' هي ''أرض سوريا''، فمن المفهوم على نطاق واسع أنها تشير إلى ''سوريا الكبرى''.

٧٧ - وتتراوح تقديرات قوة وأنواع العبوات المتفجرة المستخدمة في الحالات الثلاث كلها بين ٥٠٠ غرام وكيلوغرامين إما من مادة ثلاثي نتريت الأمين المتفجرة اللدائنية (RDX)، أو خليط من مادتي TNT و RDX. وفي حالتين على الأقل، وربما في الحالات الثلاث كلها، ألصقت القنابل، فيما يبدو، بأسفل جوانب السيارات بمغنطيس.

استخدام ثلاث سيارات مفخخة

٧٨ - في حالات الأشخاص الثلاثة الآخرين الذين استهدفتهم الهجمات تحديدا، وهم مروان حمادة و إلياس المر وجبران تويني، وضعت القنابل في سيارات كانت واقفة على جانب الطريق الذي سلكوه يوم وقوع الهجوم. ويبدو أن الثلاثة كانوا متمتعين بشكل ما من ترتيبات الأمن الشخصي. وكانت الإمكانيات والقدرات التنفيذية التي تطلبها القيام بهذه الهجمات أعلى منها مقارنة بالحالات الثلاث التي سبقت مناقشتها. فقد تطلبت، على وجه الخصوص، استخبارات أفضل وعمليات استطلاع ومراقبة أكثر تشعُّبا، لكفالة أقصى قدر من فرص النجاح.

٧٩ - ويتجلى هذا النهج جيدا في الهجوم الذي استهدف السيد تويني. فمن الممكن أن يكون مرتكبو الهجوم قد أجروا استطلاعهم ومراقبتهم له قبل قتله بعدة أسابيع وربما أعدوا بالفعل القنبلة والسيارة تحسبا لتنفيذ الهجوم في موعد مبكر. غير أن السيد تويني غادر البلد. وكان يدخل البلد ويغادره أكثر من مرة خلال الشهور السابقة، وكان في بعض الأحيان يظل خارج البلد لمدة أسابيع في المرة الواحدة. ويُقدر أن مرتكبي الهجوم كانوا ينتظرون معلومات حديثة عن عودته لكي ينفذوا بنجاح في غضون ١٤ ساعة، عمليتهم المدبرة سلفا.

٨٠ - وفي يوم الهجوم، غادر السيد تويني مترله في سيارته، ومعه سائق السيارة، وحارس الأمن، سالكين طريقا مختصرا معروفا تماما، حيث مروا بجوار السيارة المفخخة. وكانت تلك السيارة واقفة على يمين الطريق عندما جرى التفجير. وكانت القنبلة الموضوعة في السيارة تحتوي على حوالي ٣٥ كيلوغراما من مادة TNT ومن الأرجح أنها فُجرت بالتحكم عن بُعد. وأطاح عصْف الانفجار بسيارة السيد تويني من على الطريق وسقطت في حفرة بعيدة إلى جانب التل؛ ولقي ثلاثة أشخاص حتفهم وجرح ستة آخرون.

٨١ - أما في حالة السيد حمادة، فقد وُضع الجهاز المتفجر بين المقعد الخلفي وصندوق السيارة التي كانت تحمل القنبلة، وكانت القنبلة موضوعة بحيث يكون الانفجار موجها نحو سيارة السيد حمادة المرسيدس بنز. وعند التفجير، كانت السيارتان تبعد إحداهما عن الأخرى مسافة متر واحد تقريبا. وأدى عصْف الانفجار إلى وفاة الحارس الشخصي للسيد حمادة في الحال، في حين أصيب السيد حمادة وسائق سيارته بجروح خطيرة. ومن الجدير

بالذكر أن الحارس الشخصي كان يجلس في المقعد الخلفي لسيارة المرسيدس بنز، حيث يُفترض أن يجلس السيد حمادة. ومن المرجح أن جهازا للتحكم عن بُعد استخدم لتفجير القنبلة. ويعتقد أن القنبلة كان وزنها حوالي ستة كيلوغرامات، وأنها كانت مصنوعة من مادة RDX، ويعادل ذلك تقريبا ١٠ كيلوغرامات من مادة TNT.

٨٢ - وكان لدى السيد المر وزير الداخلية السابق ووزير الدفاع الحالي أربع سيارات يختار بينها، وكان يستعمل سيارة مختلفة كل يوم. وفي يوم الهجوم، غادر منزله في سيارة ٤×٤. وكان السيد المر يقود سيارته بنفسه، يرافقه ضابط وسائق. وكان الضابط يجلس في مقعد الراكب المجاور لمقعد سائق السيارة، بينما كان السائق يجلس خلف مقعد السائق الفعلي للسيارة. وعندما مروا بالسيارة المفخخة الواقفة، في منطقة النقاش، انفجر الجهاز المتفجر فقتل شخصا لا علاقة له بالحادث كان يقود سيارته مارا بمسرح الحادث آنذاك في حين أصيب السيد المر ومرافقوه بجراح. ويبدو أن الجهاز المتفجر كان يحتوي على ٤٠ كيلوغراما من مادة TNT، وأنه كان موضوعا في صندوق السيارة الخلفي، وجرى تفجيره باستخدام جهاز للتحكم عن بُعد.

٣ - الاستنتاجات الأولية

٨٣ - توصلت اللجنة إلى استنتاج أولي مؤداه أن الحالات الأربع عشرة لم تأمر بتنفيذها أو تقم بتنفيذها، جماعات مختلفة لا رابط بينها أو أشخاص مختلفون لا رابط بينهم توافر لديهم عدد متساو من الدوافع المستقلة. فمن الناحية التحليلية، يمكن الربط بين الحالات بعدة طرق مختلفة ومن زوايا مختلفة، منها على وجه الخصوص أوجه التشابه بينها في طريقة التنفيذ والقصد المحتمل وراءها. أما من ناحية الإثبات، فلم يتبلور أي من القضايا إلى درجة تسمح بتحديد مرتكبي الهجمات والربط بينهم.

٨٤ - وفي القضايا الثماني المتعلقة بالتفجيرات التي وقعت في أماكن عامة، جرت عمليات استجواب للشهود، وجرت أحيانا عمليات استجواب للمشتبه فيهم. وحتى الآن لم توجه أي تهم ولم تجر أي اعتقالات. ولم يحدد سوى عدد قليل جدا من الخيوط التي يمكن أن تيسر متابعة هذه القضايا. ومن ثم، يبدو في هذه المرحلة أن التحقيق في كل من القضايا قد توقف عمليا بانتظار سعي قاضي التحقيق إلى الحصول على معلومات جديدة تؤدي إلى فتح القضايا من جديد.

٨٥ - وفي القضايا الست لتفجيرات القنابل التي استهدفت أشخاصا، يوجد عدد من الخيوط المفيدة التي يمكن تحريها جنائيا وفنيا ومن خلال مزيد من التحقيقات. وفي هذه

المرحلة، يُنتظر حدوث تطورات جديدة فيما يتعلق بالأدلة. ولم يجر حتى الآن إلقاء القبض على أي مشتبه فيهم أو توجيه تهم إلى مشتبه فيهم بارتكاب هذه الجرائم.

٨٦ - كذلك، لم يتحدد حتى الآن وجود صلات واضحة بين القضايا الأربع عشرة والتحقيقات الجارية في مقتل الحريري. وتقوم اللجنة بتحليلات مقارنة مع البيانات الاهتزازية المستمدة من قضية الحريري، وسوف تستعمل النتائج التي تتوصل إليها من خلال تجارب تحديد قوة التفجيرات التي وقعت في حالة الحريري لتقييم كميات المتفجرات التي استخدمت في حوادث القضايا الأربع عشرة. وقد أجريت أيضا مقابلات مع بعض الأفراد الذين يزعم أن لهم علاقة بقضية الحريري.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، يلزم القيام بأعمال تحقيق منسقة وإيجاد قدرات إضافية على استخلاص أدلة على وجود صلات من هذا القبيل. وسوف تواصل اللجنة فحصها لطرائق تنفيذ كل هجوم وللجوانب الجنائية والسياسية والدينية والجغرافية والشخصية لهذه الجرائم، وذلك من منظوري الضحية والجاني على السواء. وإضافة إلى ذلك، يجري فحص حركة الاتصالات بحثا عن أي روابط.

باء - تعزيز التحقيقات في القضايا الأربع عشرة

٨٨ - كما أشرنا سابقا، فإن التحقيقات في القضايا الأربع عشرة التي تقوم بها السلطات اللبنانية، وإن تكن مختلفة بالنسبة إلى مرحلة التحقيق التي بلغتها كل منها، تفتقر جميعها الآن إلى الزخم. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، منها الافتقار إلى القدرة على إجراء التحقيقات الجنائية لجمع وتحليل الأدلة من مسارح الجريمة، والافتقار إلى الربط الأفقي والتحليل الجنائي. وحيث أن معظم هذه العوامل هي عوامل بنيوية ومؤسسية، لا تجد اللجنة أي مبرر للاعتقاد بأن هذه الحالة ستتغير في المستقبل المنظور. ومن غير المرجح على ما يبدو إحراز تقدم، بما في ذلك إجراء اعتقالات محتملة، بدون تقديم مساعدة خارجية كبيرة للسلطات اللبنانية، تكون بمثابة المحفز لتوفير قدرات في مجالي التحقيق والتنسيق، ومساعدة فنية.

٨٩ - وعلاوة على ذلك، تعتقد اللجنة أن تطور التحقيق في هذه القضايا عانى من أثر سلبي ناجم عن الافتقار الملموس إلى الثقة التشغيلية بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون اللبنانية، وعن المنافسات الداخلية الدائرة فعلا والتي تبطئ التقدم أو توقفه، والمسؤوليات المجزأة للأجهزة اللبنانية ذات المواقف المتباينة إزاء الجوانب المختلفة لهذه القضايا، ومحدودية تبادل المعلومات والأفكار، بل والاهتمامات بشأن ما إذا كان ينبغي المضي قدما في هذه القضايا، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية. وعلى وجه الخصوص، كان لهذا التجزؤ تأثيره على دور قاضي التحقيق في كل من هذه القضايا وعلى ما لديه من ثقة.

٩٠ - وقد تلقت اللجنة نسخا من ملفات القضايا من كل قاض من قضاة التحقيق، وتقوم حاليا بتحليل الملفات كل على حدة، ومع بعضها البعض، للتأكد من حالة الأدلة بالنسبة لكل من القضايا، ووضع قائمة بالخطوات التحقيقية المقبلة. وبدأت اللجنة أيضا مشروعا شاملا لتحليل الاتصالات. ولمساعدة السلطات اللبنانية مساعدة أكثر فعالية، خصصت اللجنة لهذه المهمة فريقا متعدد التخصصات يتكون من خمسة أعضاء متفرغين لهذه المهمة.

٩١ - إلا أن اللجنة ترى، نظرا لأهمية القضايا الأربع عشرة، ولما قد تنطوي عليه أيضا من أهمية بالنسبة للتحقيق في قضية الحريري، أن ثمة حاجة إلى جهد أكثر تضافرا وأقوى زخما لدفع عجلة التحقيق في القضايا الأربع عشرة، وفي حين أن من الضروري توافر مزيد من المساعدة الدولية المنسقة لتعزيز قدرات سلطات التحقيق اللبنانية، تعتقد اللجنة أنها تستطيع أن تسهم إسهاما كبيرا في نتائج هذه التحقيقات.

٩٢ - فعلى سبيل المثال، تستطيع اللجنة، حسب ما تراه مناسبا، القيام بخطوات عملية في التحقيق، من قبيل إجراء مقابلات مع الشهود أو الضحايا أو المشتبه فيهم. ومن شأن ذلك أن يدعم الهيئات القضائية وهيئات التحقيق في القضايا الأربع عشرة، وأن يساعد في كسر حالة الركود الراهنة لكل قضية من القضايا، ويسمح باستنباط صلات أفقية بين هذه القضايا. ومع أن اللجنة تدرك أن هذه المشاركة النشطة الاستباقية في التحقيق في القضايا الأربع عشرة قد تستلزم متطلبات كبيرة من حيث الموارد والوقت، تراها مناسبة حرصا على كفالة العدل لجميع ضحايا سلسلة التفجيرات التي وقعت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ومن أجل تعزيز النظام القضائي اللبناني.

رابعا - التعاون الخارجي

ألف - العمل مع السلطات اللبنانية

٩٣ - تواصل اللجنة العمل بصورة وثيقة مع السلطات اللبنانية فيما يتعلق بكل الجوانب ذات الأهمية العملية أو القانونية للتحقيقات. وعلى وجه الخصوص، كان الالتزام الذي أبداه المدعي العام اللبناني ومكتبه، والالتزام الذي أبداه قاضي التحقيق المكلف بالتحقيق في قضية الحريري حاسمين في التقدم الذي أُحرز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجتمعت اللجنة أيضا عدة مرات مع وزير العدل وعززت عملها مع مختلف فروع النظام القانوني ونظام إنفاذ القانون اللبنانيين، بمن فيهم نقيب المحامين وأعضاء النقابة.

٩٤ - وأيضا، كجزء من المساعدة الفنية التي تقدمها اللجنة إلى السلطات اللبنانية، عقدت بانتظام عدة اجتماعات مع القضاة العسكريين وقضاة التحقيق المسؤولين عن القضايا المختلفة

نوقش فيها التقدم المحرز في كل من هذه القضايا، والصلات المحتملة بين كل قضية وأخرى، وغير ذلك من الأمور المتصلة بتقديم المساعدة.

٩٥ - وأدى التعاون وتبادل المعلومات بين اللجنة والسلطات اللبنانية دورا حاسما في دفع التحقيق إلى الأمام. وتواصل اللجنة اطلاع السلطات القضائية اللبنانية على معظم المعلومات والبينات الوثائقية، والمثبتة بشهادات، والمادية التي تحصل عليها في أثناء التحقيق. ومن الطبيعي أن أيا من المعلومات التي تطلعها عليها خاضعة لشرط حماية الطابع السري والحساس لبعض المعلومات التي يُحصل عليها.

٩٦ - والمثال الآخر على التعاون الوثيق بين اللجنة والسلطات اللبنانية وفائدته المتبادلة هو التحليل النهائي الجاري لمسرح الجريمة. فعن طريق المدعي العام ومكتبه قدمت السلطات اللبنانية للأعمال التي تقوم بها اللجنة في مجال التحقيق الجنائي قدرا كبيرا من الدعم الجنائي والأمني واللوجستي وغير ذلك من أشكال الدعم، وكفلت تنسيقها. ومع الإنشاء المحتمل لمحكمة ذات طابع دولي، ستزداد أهمية هذا التعاون الوثيق والفعال، للتأكد خصوصا من كون نتائج التحقيق الذي تجريه كل من اللجنة والسلطات اللبنانية متسقة مع متطلبات الإجراءات القضائية في المستقبل.

باء - التعاون الدولي

٩٧ - يظل الحصول على تعاون الدول الأعضاء في الأمور الفنية والقضائية والقانونية جانبا حاسما في مساعدة اللجنة على أداء المهمة الموكولة إليها. وتلزم قرارات مجلس الأمن ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥) الدول الأعضاء بالتعاون الكامل مع اللجنة. ومع تقدم التحقيق، قدمت اللجنة خلال الأشهر الماضية عددا متزايدا من الطلبات المحددة إلى الدول الأعضاء تلتمس فيها مساعدة في الحصول على معلومات أو وثائق، أو تسهيل إجراء مقابلات مع الشهود، إضافة إلى توفير المساعدة الفنية والخبرة لمشاريع التحقيق المختلفة.

١ - التعاون مع الجمهورية العربية السورية

٩٨ - مطلوب من الجمهورية العربية السورية أن تتعاون تعاونا كاملا مع اللجنة. وقد طلب مجلس الأمن ذلك تحديدا في قراراته ١٥٩٥ (٢٠٠٥) و ١٦٣٦ (٢٠٠٥) و ١٦٤٤ (٢٠٠٥)، المتخذة في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكما ذكرت اللجنة في تقريرها إلى مجلس الأمن المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر S/2006/161) توصلت اللجنة والجمهورية العربية السورية إلى تفاهم مشترك حول الإطار القانوني وطرائق العمل للتعاون

فيما بينهما. وتيسيرا للتعاون جرى عقد اجتماعات دورية على مستوى العمل بين كبار ممثلي الجمهورية العربية السورية واللجنة، في كل من بيروت ودمشق.

الاجتماع مع رئيس ونائب رئيس الجمهورية العربية السورية

٩٩ - كما ذُكر في تقرير اللجنة السابق، توصلت اللجنة والسلطات السورية إلى تفاهم عام بشأن عقد اجتماعات خلال نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مع رئيس ونائب رئيس الجمهورية العربية السورية. واجتمعت اللجنة مع رئيس ونائب رئيس الجمهورية العربية السورية يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في دمشق.

١٠٠- وقد أثارت اللجنة عددا من الأسئلة المحددة بشأن السياق الأمني والسياسي في المنطقة قبل وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وآلية الإبلاغ إلى رئيس ونائب رئيس الجمهورية العربية السورية عن الحالة في لبنان قبل انسحاب القوات السورية من لبنان في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والتعاون بين السلطات السورية والسلطات اللبنانية خلال تلك الفترة، ويشمل ذلك العلاقات المهنية والشخصية بين الرئيس ونائب الرئيس السوريين وغيرهما من كبار المسؤولين السوريين مع رئيس الوزراء الأسبق الحريري. وقدم كل من الرئيس ونائب الرئيس إجابات مفيدة للتحقيق، وتحتفظ اللجنة بمحضر حرفي لكل اجتماع.

الطلبات الأخرى للحصول على مساعدة

طلبات الحصول على معلومات ووثائق

١٠١- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدمت اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية ١٦ طلبا رسميا للمساعدة، طلبت فيها من الجمهورية العربية السورية موافاتها، خلال فترة مُعيَّنة، بمعلومات محددة ومفصلة هامة لتحقيقات اللجنة، من بينها معلومات ووثائق تتعلق بأجهزة المخابرات العسكرية والمدنية السورية المعنية بالشؤون اللبنانية؛ ومعلومات محددة عن مواطنين سوريين معينين؛ ومعلومات وأقوال تم الحصول عليها في أثناء التحقيق الذي قامت به السلطات السورية. وقدمت هذه الطلبات نتيجة لاجتماع بين اللجنة ورئيس الجمهورية العربية السورية.

طلبات إجراء مقابلات مع شهود سوريين

١٠٢- طلبت اللجنة أيضا من حكومة الجمهورية العربية السورية مساعدتها بتسهيل إجراء مقابلات مع مواطنين سوريين في الجمهورية العربية السورية لأخذ أقوالهم كشهود. وحتى الآن، أجرت اللجنة مقابلات مع ستة شهود في الجمهورية العربية السورية جرى الترتيب لها حسبما ومتى كانت مطلوبة. وتقوم اللجنة حاليا بفحص مدى عمق وصحة الإجابات التي

أدلى بها المسؤولون الحكوميون في أثناء المقابلات التي أجريت معهم، وستجري لهذه الغاية، في المستقبل القريب مقابلات الهدف منها تأكيد تلك المعلومات.

تقييم الاستجابات لطلبات اللجنة

١٠٣- كان مستوى المساعدة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير مرضيا بوجه عام. فقد استجابت الجمهورية العربية السورية لجميع طلبات اللجنة في الوقت المناسب، وفي بعض الحالات قدمت ردودا شاملة.

١٠٤- ولا يزال التعاون الكامل وغير المشروط من الجمهورية العربية السورية مع اللجنة أمرا حاسما لمساعدتها في التحقيق. وبناء على المعلومات الواردة، ستقوم اللجنة بصياغة وتوجيه طلبات أخرى إلى الجمهورية العربية السورية. وفي كل الاجتماعات التي أجرتها اللجنة مع مسؤولين سوريين، كانت تتلقى تأكيدات بأن الجمهورية العربية السورية تعتزم الامتثال الكامل لجميع طلباتها ومساعدتها على ملاحقة قتلة رئيس الوزراء السابق الحريري. وعرض مسؤولون سوريون أيضا التعاون الفعال مع اللجنة ومساعدتها بأن يضعوا بين أيديها ما يتوافر لديهم من معلومات قد تكون هامة للتحقيق. وستواصل اللجنة الطلب من السلطات السورية التعاون الكامل، بما في ذلك في جمع الوثائق والتماس معلومات معينة وتسهيل إجراء المقابلات مع مواطنين سوريين.

٢ - التعاون مع الدول الأعضاء الأخرى

١٠٥- على الرغم من أن اللجنة عززت قدراتها فإنها تحتاج، في ضوء تعقُّد بعض خيوط التحقيق، إلى دعم خارجي فعلي من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالأمور الفنية والقضائية. ولذلك فإن اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان التنفيذ السريع لطلبات اللجنة أمر ذو أهمية حاسمة.

١٠٦- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد طلبات المساعدة التي قدمتها اللجنة إلى الدول الأعضاء. فقد أرسلت منذ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ ما مجموعه ٣٢ طلبا رسميا للمساعدة إلى ١٣ من مختلف الدول الأعضاء، هذا غير الطلبات المقدمة إلى الجمهورية العربية والسورية والعمل مع السلطات اللبنانية. وعلى وجه العموم، استجابت الدول الأعضاء لهذه الطلبات وقدمت الدعم لعمل اللجنة، بما في ذلك توفير المساعدة الفنية المتعلقة بالأدلة الجنائية والدعم التكنولوجي وتتبع الاتصالات الهاتفية وفيما يتعلق بالقدرة من حيث الموارد والتحليل.

٣ - إدارة الطلبات ورصدها

١٠٧- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصلت اللجنة تحسين إجراءاتها وسياستها الداخلية فيما يتعلق بإعداد وإدارة طلبات المساعدة المرسلة إلى الدول الأعضاء وغيرها من الكيانات. وتتسق هذه الإجراءات الجديدة مع الإجراءات التي تطلبها المؤسسات القضائية الدولية. فقد تم توحيد طلبات المساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء واستنبطت اللجنة نهجا موحدا ومنتظما لصياغة تلك الطلبات. وأنشئت لهذه الغاية قاعدة بيانات خاصة لكفالة إمكانية القيام على النحو الوافي بتسجيل جميع الطلبات والردود الواردة عليها، ولكفالة المبادرة إلى اتخاذ أي إجراءات ملائمة للمتابعة، ولكفالة قدرة اللجنة على تقييم التعاون الذي تتلقاه.

خامسا - الدعم التنظيمي

ألف - الإجراءات الداخلية

١٠٨- يتجلى أيضا توحيد الإجراءات الذي قامت به اللجنة في اعتمادها إجراءات عمل داخلية خاصة بها، وفقا لتوجيهات مجلس الأمن في قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥). وتهدف هذه الإجراءات إلى كفالة التوحيد في عمل اللجنة، فضلا عن مراعاة المعايير المهنية الدنيا. وتنظم هذه الإجراءات الجوانب الرئيسية لأعمال التحقيق من قبيل إجراء المقابلات.

١٠٩- وتحدد إجراءات العمل الداخلية الإجراءات التشغيلية المعيارية التي تطبق على الجوانب المختلفة لعمل اللجنة فيما يتعلق بالتحقيق والإدارة. والأمور التي نظمت فيما يتعلق بالتحقيق تشمل طرائق المقابلات التي تجرى مع الشهود والمشتبه فيهم؛ ومعاملة المصادر الحساسة؛ وإدارة الأدلة والبيانات الجنائية. أما الأمور الإدارية فهي تشمل مدونة للسلوك ومعايير للترجمة الشفوية والترجمة التحريرية. وإضافة إلى ذلك توحد الإجراءات الداخلية علاقات اللجنة بالدول الأعضاء وسلطاتها القضائية، لا سيما في ما يتعلق بطلبات المساعدة.

١١٠- وفضلا عن ذلك، تنظر اللجنة حاليا في وضع برنامج لحماية الشهود. وفي سبيل هذه الغاية، اتصلت اللجنة بالدول الأعضاء لاستكشاف مدى قدرتها على توفير الدعم، بما في ذلك عن طريق ربط البرنامج ببرامجها الوطنية لحماية الشهود. وإذا أمكن الحصول على هذا الدعم، ستضع اللجنة مجموعة من إجراءات العمل الموحدة تحدد نطاق إجراءات الحماية التي يمكن أن توفرها للشهود والمصادر الحساسة. وما زال وضع برنامج من هذا القبيل يشكل مجالا ذا أولوية لتعزيز اللجنة لعملها فيما يتصل بالتحقيقات.

١١١- وبينما تستند الإجراءات الداخلية إلى المعايير الدولية ذات الصلة، فإنها تأخذ في الاعتبار القوانين والإجراءات القضائية اللبنانية، إلى جانب ممارسات اللجنة منذ إنشائها. وقد نظرت اللجنة، عند تحديد المعايير التي ستطبق، في إجراءات الهيئات ذات الاختصاص الجنائي الدولي وفي الحد الأدنى من الضمانات التي يوفرها القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي. ومن ثم، فإن الإجراءات الداخلية ستساعد على ضمان أن تكون أي معلومات تجمعها اللجنة أو تحصل عليها مقبولة في الدعاوى القانونية التي تقام مستقبلا، وبخاصة أمام محكمة ذات طابع دولي.

باء - إدارة النظم

١ - إدارة المعلومات

١١٢- أجرت اللجنة استعراضا تفصيليا لقدراتها في مجال إدارة المعلومات. ونتيجة لذلك، قامت بتعزيز إطارها لإدارة المعلومات، بما في ذلك عن طريق زيادة استخدام نظام إدارة الوثائق القائم لديها، ووضع وتنفيذ إجراءات إضافية موحدة، ووضع وتنفيذ رؤية استراتيجية للأجل المتوسط. كما أنشئ فريق لدعم إدارة المعلومات، وزود بجميع الموظفين اللازمين تقريبا. وستواصل اللجنة بشكل منتظم استعراض إطارها لإدارة المعلومات وتحليلها، وتعزيز ذلك الإطار، عند الاقتضاء.

٢ - القدرات التحليلية

١١٣- حصلت اللجنة أيضا على عدد من الأدوات التحليلية المتوافقة مع المعايير المتبعة في هذا المجال، بهدف تعزيز قدرتها على تحليل المعلومات تعزيزا كبيرا. كما وُضع إطار تستخدم من خلاله بالكامل القدرات التحليلية التي اكتسبتها اللجنة حديثا، ويجري حاليا العمل بهذا الإطار. وأصبحت إمكانية استخدام البرامجيات الحاسوبية ذات الصلة متاحة الآن لجميع محللي اللجنة.

٣ - الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات

١١٤- يجري حاليا تحسين مستوى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة باللجنة لكي يتسنى الاحتفاظ بالكم الضخم من المعلومات التي ترد من أطراف خارجية، وسيتضمن ذلك نحو خمسة بلايين سجل لمعلومات تتعلق باتصالات هاتفية وما يزيد على تيرابايت واحد من البيانات الإلكترونية. ويجري حاليا شراء وتركيب معدات التخزين والمعالجة المطلوبة لتسهيل استخدام هذه الكمية من المعلومات على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

جيم – الخدمات اللغوية

١١٥- في سبيل تلبية الطلبات التي ازدادت كثيرا بسبب تكثيف التحقيق في قضية الحريري والتوسع في ولاية اللجنة (تقديم المساعدة الفنية في ١٤ قضية)، رئي أن من الضروري تعزيز عنصر الترجمة التحريرية/الترجمة الشفوية المتوافر حاليا لدى اللجنة وإسناده إلى موظفين مهنيين. فتوافر القدرة الكافية لترجمة المصادر والوثائق الأساسية والثانوية من العربية إلى الانكليزية يظل شرطا أساسيا لا غنى عنه لإحراز تقدم في عمل المحققين والمحللين. وتماشيا مع النهج المهني الذي تشجعه اللجنة، وفي ضوء الطابع البالغ الحساسية والسرية الذي يتسم به الموضوع، يلزم أن تتوافر داخليا خدمات لغوية أقوى تلتزم بمعايير المنظمات الدولية والمؤسسات القضائية الأخرى.

١١٦- وقد تقرر، نتيجة لاستعراض متعمق أجراه أحد الخبراء الخارجيين، إنشاء قسم مكرس للخدمات اللغوية داخل اللجنة، يضم وظيفة منسق ومترجمين تحريريين/مراجعين وناسخين ومساعدين لغويين ومترجمين شفويين. وسيلزم تعيين هؤلاء من بين الموظفين الدوليين بصفة أساسية، من أجل الحد إلى أدنى درجة من اطلاع موظفي اللغات الوطنيين على معلومات حساسة، وبالتالي الحد من المخاطر الأمنية المحتمل أن تتعرض لها هذه المجموعة.

١١٧- وقد اعتمدت اللجنة مجموعة من إجراءات العمل الموحدة لموظفي اللغات ووضعت قائمة بالموظفين المؤهلين المتوافرين على الصعيد العالمي. وهذان التدبيران لن يساعدا فحسب على تعزيز الطابع المهني لهذا العنصر من عناصر اللجنة، وإنما سيخدمان أيضا متطلبات أي محكمة تنشأ مستقبلا ويحتمل أن يكون لها طابع دولي. فهما سيساعدان على ضمان إنجاز أعمال رفيعة النوعية يمكن استخدامها فيما بعد في إجراءات المحكمة، وفي تجنب حدوث تراكم كبير في أعمال الترجمة التحريرية.

دال – الإدارة

١ – التوظيف

١١٨- ظل التوسع السريع في القدرة المؤسسية للجنة يشكل إحدى مهامها الرئيسية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد خفضت اللجنة على سبيل الأولوية تخفيضا كبيرا من معدل الشغور المرتفع الذي شهدته في كانون الثاني /يناير ٢٠٠٦ (إذ بلغت نسبة الوظائف الشاغرة وقتئذ ٤٧ في المائة)، خصوصا في قسم التحقيق (لم يتبق وقتها سوى ستة محققين)، بحيث أصبحت أقل من ٢٠ في المائة حاليا. وتلبية للنداء الذي وجهه رئيس اللجنة للحصول على

دعم الدول الأعضاء في ملء هذه الشواغر، سواء في كلمته أمام مجلس الأمن في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ أو في الرسالة التي وجهها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى الدول الأعضاء والمؤسسات القضائية ومؤسسات إنفاذ القانون الدولية (من قبيل المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الشرطة الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية)، تلقت اللجنة عددا كبيرا من أسماء الأفراد المهتمين بالخدمة كمحققين أو محللين أو خبراء للأدلة الجنائية.

١١٩- ونتيجة لذلك، فإن معظم الوظائف الأساسية إما تم شغلها الآن أو يجري حاليا الاضطلاع بإجراءات التوظيف الخاصة بها. ولدى قسم التحقيق حاليا ٢٣ محققا ومحللا. ويجري النظر في مؤهلات بعض المرشحين الإضافيين. لذلك، من المتوقع أن تستمر معدلات الشغور في التراجع باطراد مع تلقي المزيد من الطلبات. ويشكل تزويد قسم الخدمات اللغوية (العربية - الانكليزية) بالموظفين أحد المجالات الأساسية التي ما زالت تثير الاهتمام بصورة ملحة. وتأمل اللجنة أن يسفر بذل جهد متضافر، مماثل لذلك الذي أشير إليه آنفا، عن توفير الأعداد التي تمس الحاجة إليها من المترجمين التحريريين/المراجعين والمترجمين الشفويين والناسخين وموظفي اللغات الآخرين المحنكين.

١٢٠- وتعرب اللجنة عن امتنانها للردود الايجابية التي تلقتها حتى الآن من الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية. غير أنها تجدد تأكيد الحاجة، مع إحراز مزيد من التقدم في التحقيقات، إلى أن تستمر الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية ذات الصلة في تقديم المساعدة عن طريق إتاحة الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة بصورة منتظمة، من أجل كفالة استقرار عمل اللجنة واستمراريته.

٢ - الميزانية

١٢١- في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قدمت اللجنة ميزانية جديدة للنصف الثاني من عام ٢٠٠٦. وتوفر هذه الميزانية الاعتمادات اللازمة لـ ١٧٩ موظفا دوليا، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٤٩ موظفا دوليا. وتعزى هذه الزيادة إلى الإضافة المقترحة لـ ٢٠ من موظفي الخدمات اللغوية الدوليين، و ١٥ موظفا للسلامة والأمن، و ١٠ موظفين للتحقيقات، وأربع وظائف في الإدارة. والميزانية مصممة لتلبية زيادة المطالب الناجمة عن تكثيف التحقيقات، وعبء العمل الإضافي الناشئ عن تقديم المساعدة في ١٤ قضية، وبالتالي، وبالنظر إلى ارتفاع مستوى التهديد الذي تتعرض له اللجنة وأفرادها، فقد استلزم الأمر أيضا تعزيز العنصر الأمني للجنة، وكذلك قسمها الإداري.

٣ - توسيع المباني

١٢٢- من التحديات اللوجستية الرئيسية التي تواجه اللجنة إيواء موظفيها في مكان واحد آمن سواء لأغراض العمل أو للأغراض الخاصة. وبناء على نصيحة أحد خبراء القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي اللبنانية، ترى اللجنة أن الخيار الأفضل في الوقت الحالي هو زيادة مساحة السكن والمكاتب ضمن المباني الموجودة ومواصلة تحسين تدابير الأمن الداخلية والخارجية لكل من الموظفين والمنشآت.

١٢٣- وفي هذا الصدد، عرضت حكومة لبنان، تسهيلا لعمل اللجنة، ٧٤ وحدة سابقة التجهيز لإيواء العدد المتنامي من الموظفين المتوقع انضمامهم إلى اللجنة. وينتظر أن يكتمل تركيب الوحدات بحلول نهاية تموز /يوليه ٢٠٠٦. ولتوفير مساحة إضافية للمكاتب، تعمل اللجنة عن كثب مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لتحسين المبنى الملحق بالفندق، بما في ذلك إجراء التعزيزات الهيكلية اللازمة.

هاء - الأمن

١٢٤- ما زال أمن الموظفين والمباني يمثل أولوية، وخاصة أثناء التحركات التي تجري خارج مقر العمل الرئيسي، سواء لأغراض رسمية أو شخصية. وما زال الاضطراب يسود البيئة الأمنية العامة للجنة داخل لبنان وفي المنطقة الأوسع. فتركيز التحقيقات يزيد من احتمال قيام أفراد أو جماعات بتنفيذ تهديدات ضد اللجنة أو موظفيها بغرض تعطيل مهمتها.

١٢٥- وفي هذا الصدد، أجرت اللجنة استعراضا شاملا لهياكلها ومتطلباتها الأمنية الحالية، بالاشتراك مع نظرائها في القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي اللبنانية وإدارة شؤون السلامة والأمن بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومع استشاري مستقل لشؤون الأمن. وبناء على ذلك الاستعراض، شرعت اللجنة في تحسين الأمن بشكل نشط في مجالات لم تعالج من قبل وإن كانت حيوية لاستمرار عمليات اللجنة، كما بدأت في تحسين مستوى منشآتها ومعداتها وأفرادها، بما يتناسب مع مستوى الخطر والتهديد المفترض.

١٢٦- ويداوم قسم الأمن على استعراض وتحسين التدابير ذات الأهمية الحاسمة، من قبيل الحماية المشددة، وتقييمات التهديد والخطر، وإجراءات التشغيل الموحدة، من أجل رفع مستوى سلامة وأمن الموظفين كافة إلى أقصى درجة. وما زال العنصر الذي يوفر الأمن لمقر العمل الرئيسي في حالة استنفار دائم وما زال يوفر بيئة آمنة من خلال نهج تعاوني قائم مع القوات المسلحة اللبنانية. ويكفل قسم الأمن التابع للجنة استمرار حالة التأهب، من خلال وضع خطط احتياطية للطوارئ واختبارها، بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

واو – مذكرة التفاهم التكميلية

١٢٧- بدأت اللجنة مفاوضات مع حكومة لبنان لزيادة توضيح وضعها القانوني، من خلال مذكرة تفاهم تكميلية من شأنها أن تعزز المذكرة الأصلية الصادرة في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وفي سبيل ذلك أعدت اللجنة، بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، مشروع نص يعالج قضايا من قبيل الوضع القانوني لمباني اللجنة (أي مقر العمل الرئيسي) أو الامتيازات والحصانات التي تسري على موظفي اللجنة. وينص المشروع أيضا على أن يسري الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة لبنان بشأن مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على اللجنة، مع إجراء ما يلزم من تعديلات، ما لم ينص على خلاف ذلك. ومن المنتظر أن تكتمل قريبا المفاوضات المتعلقة بمشروع مذكرة التفاهم التكميلية.

سادسا – الاستنتاجات

١٢٨- أُحرز تقدم كبير في التحقيق في قضية الحريري. فقد أوشكت اللجنة على الانتهاء من العمل البالغ الأهمية المتعلق بمسرح الجريمة وبموكب الحريري والأحداث ذات الصلة التي وقعت في ذلك اليوم. وبحلول الربع الأخير من عام ٢٠٠٦، تتوقع اللجنة أن تكون المشاريع الأساسية المتصلة بهذا الجانب من الجريمة قد اكتملت، ويشمل ذلك التوصل إلى جميع النتائج المتعلقة بتحليل الأدلة الجنائية والاستنتاجات الختامية على نحو يفي بمعايير الإثبات. وأصبحت العناصر الأساسية التي ينبني عليها التحقيق في الجريمة، خصوصا ما يتعلق بالتفجير، والحاوية/الناقلة، ووسيلة الإيصال، مفهومة إلى حد كبير وتوفر الأساس اللازم للتحقيقات المتعلقة بمرتكبي الجريمة. وتتوقع اللجنة أن يؤدي تحليل النتائج التي خلصت إليها من خلال أنشطة تحليل الأدلة الجنائية التي اضطلعت بها مؤخرا، خاصة فيما يتعلق بتحليل مسرح الجريمة وخصائص التفجير، إلى تعزيز أو استبعاد الفرضيات القائمة في القضية.

١٢٩- كما تواصل اللجنة الإسراع بوتيرة التحقيق على عدد من الجبهات الأخرى في وقت واحد. وسوف تعزز تركيزها على الجوانب المتعلقة بالتكليف بارتكاب الجريمة، كما ستكرّس موارد كبيرة للوقوف على أي صلات مع الفحص الذي أُجري لمسرح الجريمة. وتتصدر جوانب التحقيق المتعلقة بالصلات المذكورة وبمسألة التكليف الأولويات القائمة على المدى القصير المباشر، ويشكل فهم جوانب الجريمة تلك الهدف الرئيسي للجنة في المستقبل المنظور.

١٣٠- وبالنسبة للقضايا الأخرى البالغ عددها ١٤ قضية، فقد أُهدر قدر كبير من الزخم الذي اكتسبه التحقيق فيها، بسبب طابع التجزؤ الذي يتسم به نظام إنفاذ القانون والنظام القضائي اللبنانيان، ونتيجة لنقص القدرات الخبيرة. وبالنظر إلى الأهمية المحتملة لتلك القضايا بالنسبة للتحقيق في قضية الحريري وإلى دلالتها بالنسبة للمجتمع اللبناني ككل، ترى اللجنة أنه يلزم بذل جهد أكثر تضافرا وأقوى زخما للمضي قدما في هذه التحقيقات. وفي حين أنه يلزم زيادة المساعدة الخارجية من أجل تعزيز قدرات السلطات اللبنانية المعنية فيما يتعلق بالنواحي الفنية وبالتحقيقات، فإن اللجنة يمكنها أيضا أن تتوخى لنفسها دورا استباقيا أكبر في هذه التحقيقات، وقد يشمل هذا اتخاذ خطوات ملموسة فيما يتعلق بالتحقيق، مثل استجواب الشهود أو الضحايا أو المشتبه فيهم، متى ترى ذلك مناسبا.

١٣١- وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في تعزيز الهيكل التنظيمي للجنة وقدراتها، فإنها ما زالت تواجه تحديات رئيسية تتمثل في تأمين الموارد الكافية في الوقت المناسب، وتحديد الموظفين اللازمين من ذوي الخبرة وتعيينهم وحصر الموارد المطلوبة وإيجادها في خلال مهلة قصيرة، وبلوغ الطاقة التشغيلية الكاملة. ومع تقدم خطى التحقيق وازدياده تعقيدا، سيظل الحصول على المساعدة السريعة والفعالة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أمرا أساسيا لضمان استقرار عمل اللجنة واستمراريته. وفي هذا الصدد، يشكل تعيين عدد كبير من موظفي اللغات الأكفاء (العربية - الانكليزية) أحد الاهتمامات الأكثر إلحاحا بالنسبة للجنة.

١٣٢- وفي هذا السياق، ترحّب اللجنة بمبادرة حكومة لبنان بالتوصية بتمديد ولايتها لفترة تصل إلى عام واحد. فمن شأن ذلك أن يوفر إحساسا ضروريا بالاستمرارية والاستقرار؛ ويكفل تقدم سير العمليات والتخطيط؛ ويشيع الثقة لدى الموظفين. بل إن إمكانية التنبؤ بالموارد المالية والبشرية وغير ذلك من الموارد تشكل عماد الأداء التنظيمي الناجح، فهي تمثل الأساس الذي يقوم عليه الأسلوب المنهجي النظامي الذي دعت اللجنة في تقريرها السابق إلى اتباعه.

١٣٣- وفي الختام، تود اللجنة أن تغتنم هذه الفرصة لتكرر شكرها لحكومة لبنان على دعمها الفني واللوجستي المستمر. كما تود أن تعرب عن امتنانها بصفة خاصة للكثيرين من أفراد القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي اللبنانية الذين يكفلون لها السلامة والأمن بصفة يومية. فخدماتهم المتفانية أتاحت للجنة أن تواصل عملياتها دون أي تعطيل خطير أو تأثير شديد على معنويات الموظفين.